وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب: نوفل الواهم مصابح

إشراف الأستاذة: د. سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الاصلية
د–كعوان سليمان	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–
د– سلامة وفاء	مقررا	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–
أ– أرزيوقات مولود	ممتحنا	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

السنة الجامعية: 2018/2017.

الملخص:

في ظل التغيرات الاقتصادية الراهنة والأوضاع المزرية التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات، لجأت إلى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية شراكة معه سنة 2002، هذه الاتفاقية التي تندرج ضمن اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مع إبراز أهم نتائج وآثار هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذه الدراسة وجدنا أن الاقتصاد الوطني تحمل خسائر عديدة من جراء هذا الاتفاق، كما عجزت المؤسسات الصناعية عن منافسة نظيراتها الأوروبية، بالإضافة إلى النقص الواضح للتدفقات الاستثمارية الأوروبية في الجزائر.

Abstract

In light of the current economic changes and the miserable conditions witnessed by Algeria in the 1990s, it resorted to the European Union to enter into a partnership agreement with it in 2002, which is part of the Euro-Mediterranean Partnership Agreements aimed at establishing a free trade area between the two parties.

In this study, we tried to identify the reality of the Algerian economy in the Euro-Mediterranean partnership, highlighting the main consequences and effects of this agreement on the national economy.

In this study, we found that the national economy suffered from many losses as a result of this agreement, and industrial institutions were unable to compete with their European counterparts, in addition to the obvious lack of European investment flows in Algeria.

Key words:Partnership, free trade area, customs clearance, economic and financial cooperation, Algerian economy, EU, agreement.

الإهداء

إلى من لم أستطع لهما وصفا وعجزت بكل الكلمات أن أشكرهما، إلى رمز الوفاء وجود العطاء،

أمي الغالية، أبي الغالي

إلى جميع إخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل طلاب الدفعة

إلى كل من له مكانة في قلبي

إليكم جميعا

أهديكم هذا العمل.

{ شكر وتقدير }

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه

الشكر لله والحمد لله، الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل، خلق الكون

فنظمه وخلق الإنسان فكرمه،

فالق الحب والنوى،

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة "سلامة وفاء" التي

لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة، والتي كان لها

بالغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة تخصص اقتصاد دولي، جزاهم الله

ألف خير وختم بالباقيات الصالحات أعمالهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أمد لي يد المساعدة

من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

ولم يتسنى لي ذكر اسمه.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الملخص	I
Abstract	I
الإهداء	II
التشكرات	III
الفهرس	V
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمةعامة	(أ-ز)
الفصل الأول: تطور الاقتصاد الجزائري من 1967-2014	(2-29)
تمهيد	2
المبحث الأول: المخططات التنموية في ظل النظام الاشتراكي	3
المطلب الأول: تخطيط التنمية الاقتصادية في الفترة 1967-1979	3
المطلب الثاني: تخطيط التنمية الاقتصادية في الفترة 1980-1989	9
المطلب الثالث: تقييم المخططات التنموية في الفترة 1967-1989	10
المبحث الثاني: المخططات التنموية في ظل النظام الليبرالي	12
المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني	12
المطلب الثاني: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي	14
المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي	17
خلاصة	29
الفصل الثاني: تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة	(31-54)
تمهيد	31
المبحث الأول: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	32
المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976	32
المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون 1976	33
المطلب الثالث: تقييم اتفاقيه التعاون لسنة 1976	36
المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الجزائرية الأوروبية	40

المطلب الأول: دوافع عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	40
المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية (المفاوضات، المحتوى)	43
المطلب الثالث: أهداف اتفاقية الشراكة	50
خلاصة	54
الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري وآفاق العلاقات الأوروجزائرية	(56-82)
تمهيد	56
المبحث الأول: انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري	57
المطلب الأول:انعكاسات الشراكة على مختلف القطاعات الاقتصادية	57
المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية للشراكة الأورو جزائرية	67
المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للشراكة الأورو جزائرية	67
المبحث الثاني: بدائل تعزيز الشراكة	69
المطلب الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط	69
المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية	76
خلاصة	82
خاتمة	(84-85)
قائمة المراجع	(87-94)
قائمة المختصرات	95

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1976-1979	8
2	رزنامة اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي	13
3	برنامج الإنعاش الاقتصادي-التصريحات المالية حسب النشاط	18
4	المبالغ المرصودة للتشغيل والحماية الاجتماعية بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	21
5	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	23
6	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	28
7	مساعدات البروتوكولات المالية الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر (1976-1996)	35
8	الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة (1985-1992)	37
9	القطاعات الممولة في الجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة (1976-1996)	39
10	نسبة تغطية الصادرات للواردات الزراعية خلال الفترة 2002-2014	60
11	أهم مورديالجزائر خلال الفترة 2004-2014	61
12	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2014	63
13	مخصصات البرنامج الاستدلالي (2007-2010)	80
14	البرامج الممولة في إطار البرنامج التأشيري (2011-2013)	81

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	برنامج الإنعاش الاقتصادي–التصريحات المالية حسب النشاط	18
2	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	24
3	الخروج من شبح المديونية	25
4	أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004–2014	62
5	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004–2014	64

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تغيرات عديدة على مختلف الأصعدة ولاسيما الاقتصادية منها، وكان لهذه التغيرات عدة آثار وانعكاسات على مختلف دول العالم، ومن أهم هذه التغيرات هو بروز ملامح نظام عالمي جديد يغلب عليه طابع التكتلات الإقليمية، والتي تعود مرجعيتها إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير من وراء ظهور وتبلور فكرة العولمة، هذا الانفتاح الذي كان بالنسبة للدول المتقدمة ضرورة لاستمرار النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، وبالنسبة للدول النامية فيعد كإستراتيجية للتنمية، ولذلك شهد القرن الحالي نوعا جديدا من التعاملات الاقتصادية والتي تنادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق مدعمة بذلك زيادة التعاون الاقتصادي والمالي.

وفي هذا الإطار نجد أن الاتحاد الأوروبي يسعى باعتباره كيانا واحدا لإقامة علاقات التعاون والشراكة وصولا إلى منطقة التبادل الحر مع البلدان المتوسطية، وقد جاء مؤتمر برشلونة الذي عقد في 27-28 نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ليجسد هذه الرغبة، حيث تم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن استقرار المنطقة، بالإضافة إلى تجديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ سنوات.

غير أن علاقات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على الحوض المتوسط والمرتكزة على الجانب التجاري أصبحت غير كافية، هذا ما أدى إلى تقوية هذه العلاقات وذلك عن طريق إيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل أساسا في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي.

والجزائر باعتبارها من دول حوض المتوسط كما أنها ليست بمعزل عن التطورات العالمية، خاصة بعد انتقالها من العمل بآليات السوق الموجه للعمل بآليات اقتصاد السوق الحر، رأت في الشراكة ضرورة حتمية لرفع أدائها الاقتصادي، كما أن إنشاء منطقة للتبادل الحر يعتبر من أهم المحاور الأساسية للتقارب الأوروجزائري الذي من شأنه أن يفسح المجال للتعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، كما قد ينتج عنه أثار مختلفة قد تكون ايجابية كما قد تكون سلبية.

والواقع أن الجزائر تأخرت عن ركب المفاوضات الأورومتوسطية، وذلك بسبب الحالة الأمنية المضطربة التي سادت سنوات التسعينات والموقف السلبي الذي تبناه الاتحاد الأوروبي وقتها، لتشرع الجزائر في تحريك

ملف المفاوضات، وبعد عدة جولات تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لتدخل بعدها حيز التنفيذ بصفة رسمية في سبتمبر 2005.

إن عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوروبية في إطار منطقة التبادل الحر والتي بموجبه سوف يتم الإلغاء التدريجي وفق برنامج زمني محدد للرسوم الجمركية أمام أصناف واسعة من المنتجات الأوروبية التي تستوردها الجزائر إلى أن يتم الإلغاء النهائي بحلول سنة 2020، وترتب عن ذلك نتائج وأثار مست الاقتصاد الوطني.

إشكالية البحث:

إن معالجتنا لموضوع هذا البحث تنطلق من الإشكالية التالية:

ماهي طبيعة العلاقات الأورو-جزائرية؟ و ما هي تطوراتها و تأثيرها على الاقتصاد الجزائري؟

وعلى أساس هذه الإشكالية تنبثق جملة من الأسئلة تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة وهي:

- ماهي أهداف اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية، وما هي المحاور الرئيسية للاتفاقية؟
- كيف أثرت الشراكة على الاقتصاد الجزائري؟
- هل كان توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ضرورة حتمية أملتها معطيات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أم أنه كان خيارا استراتيجيا؟

فرضيات البحث:

من خلال التساؤلات السابقة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- اتفاقية الشراكة هي امتداد لاتفاقية التعاون؛
- أثرت الشراكة بشكل نسبي على الاقتصاد الجزائري؛
- الشراكة خيار استراتيجي للجزائر، مكنها من تحقيق الأهداف المسطرة بزيادة حجم التبادل والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي؛

أسباب اختيار الموضوع:

تعود الأسباب التي دفعتنا لاختيار ودراسة هذا الموضوع إلى الاعتبارات التالية تتمثل فيما يلي:

- التعرف على مسار توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ومضمونه؛
- إبراز الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة المبرمة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي؛
- بروز تطورات جديدة للعلاقات الأوروبية مع الدول المتوسطية تتمثل في سياسة الجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة على الساحة الاقتصادية والمتداولة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، ويمكن حصر أهمية البحث في النقاط التالية:

- الأهمية البالغة التي تكتسيها العلاقات الأوروجزائرية لاسيما في ظل إقامة منطقة التبادل الحر بينهما والتي من شأنها أن تسمح للمنتجات الجزائرية أن تكون محل المنافسة الأوروبية والدولية؛
- إبراز المراحل التي اتبعتها الجزائر من أجل تطوير اقتصادها.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تتبع مسار تطور العلاقات الأوروبية الجزائرية؛
- إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
- تقييم الشراكة الأوروبية الجزائرية.

حدود البحث:

تبحث هذه الدراسة في موضوع اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وانعكاساته على الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور الاقتصاد الوطني.

منهج البحث:

للوصول إلى أهداف الدراسة واختبار الفرضيات المعتمدة وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي وذلك لإعطاء رؤية واضحة للشراكة الأوروجزائرية ضمن مشروع الشراكة الأورومتوسطية وفقا لتسلسلها التاريخي، بالإضافة إلى المنهج التحليلي خاصة في الفصل الثالث للوقوف على واقع التعاون المالي في ظل الشراكة.

صعوبات البحث:

لقد اعترضننا عدة صعوبات في انجاز هذا البحث ومن أهمها:

- نقص المراجع الحديثة الخاصة بالتطورات الحالية للشراكة الأوروجزائرية؛
- نقص الدراسات والبحوث التي تناولت الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية؛
- نقص المراجع المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت موضوع الشراكة الأوروجزائرية منها:

1- دراسة إبراهيم بوجلخة، دراسة تحليلية وتقيميةلإطار التعاون الجزائري على ضوء إتفاق الشراكة الأوروجزائرية (2013).

هدفت هذه الدراسة وهي مذكرة ماجستير منشورة، إلى دراسة وتقييم نتائج واقع التعاون الاقتصادي الجزائري الأوروبي من خلال التجربة الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية.

وقد أكد الباحث في دراسته بناءا على النتائج الذي توصل إليها على أن الإتحاد الأوروبي قد ركز في ظل اتفاق الشراكة أساسا على التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وتحرير التبادل التجاري لهذه المنتجات للوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر، وذلك لتصريف منتجاته الصناعية في سوق أوسع، في ظل عدم وجود منافسة حقيقية للمنتجات المحلية الجزائر.

2- **دراسة جمال بوزكري، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، (2013)**

مذكرة ماجستير في جامعة وهران منشورة، بحثت هذه الدراسة في كيفية تحليل واقع الشراكة الجزائرية، مع إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تقييم الشراكة الأورو جزائرية.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى اعتبار أن الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لم يكن خيارا استراتيجيا، وإنما رد فعل للتحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم ومسايرة النمط التجاري الذي تعتمده الجزائر منذ سنوات هذا من جهة، ومن جهة أخرى اعتبر أن الوصول إلى إقامة منطقة التبادل الحر سيفقد الجزائر باقي الشركاء الذين اظهروا حسن نواياهم خصوصا بتفعيل الاستثمارات المنتجة (الشريك الصيني الذي يمكن أن يغطي لوحده نصف احتياجات الجزائر)، حيث أن الظروف الأمنية في تلك الفترة جعلت الجزائر تبحث عن ميلاد خارجي لتحسين صورتها واستعادة الثقة داخل المنظومة العالمية.

3- **دراسة فاطمة شواشي، دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية (2018).**

أطروحة دكتوراه منشورة، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على البعد النظري والتاريخي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية قبل وبعد الاستقلال وفي ظل اتفاق التعاون كأول إجراء قانوني ورسمي لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية إلى غاية انتهاج خيار الشراكة كنسق جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية.

توصلت هذه الدراسة إلى اعتبار أن الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لم تكن وليدة قناعة من طرف صناع القرار في الجزائر وإنما كانت حتمية أملتها الظروف والمتغيرات البيئية، كما اعتبر أن هناك عدم وجود تكافؤ بين الطرفين، حيث أن الجزائر هي دولة بمفردها تعاني من اقتصاد نامي ومنعزل، قد تعاقدت مع أقوى التكتلات التي يشهدها العالم والذي يتجسد في المجموعة الأوروبية المتقدمة.

4- **دراسة ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، (2017).**

هدفت هذه الدراسة وهي مذكرة ماجستير منشورة، إلى دراسة الآثار الاقتصادية وانعكاسات الشراكة الأوروبية الجزائرية على واقع الاقتصاد الوطني الجزائري، بالإضافة إلى إبراز أهم اتفاقيات الشراكة الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وتبيان آثارها وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري.

وقد أكد الباحث في دراسته بناءا على النتائج الذي توصل إليها على أن اتفاق الشراكة كان بمبادرة أوروبية بحتة، فكان لها آثار ايجابية بالنسبة لأوروبا بحكم أنها هي التي صاغت بنود الاتفاق، وسلبية على الطرف الجزائري باعتبارها الحلقة الأضعف بدليل ما عاشتها الجزائر من أزمات جعلت منها تقبل الشراكة، باعتبارها أنها تخفف أعباء أزمتها الاقتصادية فكانت هي الخاسر الأكبر مقارنة بما يجنيه الاتحاد الأوروبي من ايجابيات جراء هذه الشراكة.

5- أسماء سي علي، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية-آفاق ما بعد 2017-(2017).

أطروحة دكتوراه منشورة، بحثت هذه الدراسة في محاولة التعرف على طبيعة العلاقات الأوروبية الجزائرية والعوامل التي تحكم تطورها، وذلك من خلال دراسة مسار الشراكة الأورومتوسطية باعتباره أحد أهم الترتيبات الاقتصادية الإقليمية، بالإضافة إلى تحديد المصالح الأوروبية في المنطقة المتوسطية عامة، وفي الجزائر خاصة، ومحاولة حصر الأهداف التي يرمي طرفا الشراكة لتحقيقها على ضوء تطورات النظام العالمي الجديد.

وقد أكدت الباحثة في دراستها بناءا على النتائج التي توصلت إليها على أن الاتحاد الأوروبي لم يكن يهدف من وراء اتفاق الشراكة إلى إخراج الاقتصاد الجزائري من حالة التخلف، بل كانت أهدافه الخفية تتمحور حول توسيع نفوذه وتنشيط دوره السياسي والتحول إلى قوة عالمية مؤثرة وتحقيق أهدافه الاقتصادية وضمان أمن بلدانه.

تقسيمات البحث:

للإحاطة بالجوانب المختلفة لهذه الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول ويتناول تطور الاقتصاد الجزائري، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين، يختص المبحث الأول بدراسة تطور الاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط (1967-1989)، أما المبحث الثاني فيختص بدراسة تطور الاقتصاد الجزائري في الفترة 1990-2014.

أما **الفصل الثاني** فخصصناه لدراسة تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين، حيث يعالج المبحث الأول اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثاني فيعالج مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

وأخيرا **الفصل الثالث**الذي خصصناه لدراسة انعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري وآفاق العلاقات الأوروجزائرية، حيث يتناول المبحث الأول انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري، بينما يتناول المبحث الثاني: بدائل تعزيز الشراكة.

الفصل الأول: تطور الاقتصاد الجزائري من 1967-2014

- المبحث الأول: المخططات التنموية في ظل النظام الاشتراكي
- المبحث الثاني: المخططات التنموية في ظل النظام الليبرالي

تمهيد

انتهجت الجزائر بعد استقلالها النظام الاشتراكي بغرض تحقيق التنمية الشاملة، فباشرت بالقيام بمخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة.

إلا أن عقد الثمانينات شهد تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية المتمثلة في تدهور معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية وانهيار أسعار المواد الأولية، هذا ما انعكس سلبا على الدول النامية عامة وعلى الجزائر خاصة، التي شرعت في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، هذا ما دفع بالجزائر إلى تبني النظام الليبرالي، الذي تم في ظروف مغايرة خاصة مع صدور مجموعة من القوانين والمراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح.

كل هذه الظروف تطلبت من الحكومة القيام بمجموعة من الإصلاحات تمثلت أساسا في اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية، إلا أن هذه الإصلاحات لم ترقى للمستوى المرغوب مما دفع الجزائر إلى اللجوء ثانية إلى صندوق النقد الدولي، فسطرت برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، وتهدف الجزائر من وراء هذه البرامج إلى رفع معدلات النمو وإشراك القطاعات الاقتصادية غير قطاع النفط، في تطوير وتنمية الاقتصاد.

ومن أجل الوقوف على أهم النقاط التي تتعلق بتطور الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1967-2014)، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: المخططات التنموية في ظل النظام الاشتراكي

المبحث الثاني: المخططات التنموية في ظل النظام الليبرالي

المبحث الأول: المخططات التنموية في ظل النظام الاشتراكي

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تنموية طويلة المدى من خلال انتهاج سياسة المخططات التنموية، وقد مر المسار التنموي في الجزائر بعدة مراحل أهمها: مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد(67-79)، ثم مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989) هذا ما خلف أثار عديدة على الاقتصاد الوطني سواء بالسلب أو الإيجاب.

وللتعرف أكثر على هذه المخططات التنموية قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطلب، حيث تناولنا في المطلب الأول: تخطيط التنمية الاقتصادي 67-79، المطلب الثاني: تخطيط التنمية الاقتصادي 80-89،أما في المطلب الثالث فقد تناولنا: تقييم المخططات التنموية.

المطلب الأول: تخطيط التنمية الاقتصادي67-79

تميزت هذه الفترة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية تتمثل فيمايلي:

1- المخطط الثلاثي الأول(1967-1969):

اعتبر بمثابة مخطط تجريبي بالنظر لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر، شمل القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي، والقطاع شبه المنتج "الخدمات"، والقطاع غير المنتج "البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية".[1]

إلا أن بعض الاقتصاديين والسياسيين اعتبروا هذه المرحلة بمرحلة تجريبية ورتبوا المخطط الثلاثي ضمن برامج التنمية الاختيارية، أما البعض الآخر فاعتبروه خطة اقتصادية لا ترقي إلى تسمية مخطط، لأن الفترة الزمنية كانت قصيرة والأموال المعبأة كانت قليلة مقارنة بعمليات التخطيط في البلدان الاشتراكية الأخرى.[2]

انصبت أهداف هذاالمخطط إلى تحقيق مايلي: [3]

[1] أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، جامعة البويرة، 2017، ص 163.

[2] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد الخامس، جامعة معسكر، 2014، ص 29.

[3] محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010، ص 140.

- ضمان تكوين الرجال لتطبيق إستراتيجية التنمية؛
- تحديد مقدار أدنى من الاستثمارات تغذيها ميزانية الدولة؛
- إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي وجعله يتناسب ويتلاءم مع المتطلبات الجديدة؛
- حماية أفضل للمنتوج الوطني باحتكار التجارة الخارجية.

إن ما يمكن تأكيده هنا أن المهمة الأساسية لهذا المخطط هي إعادة المقدمات الضرورية للمخطط الرباعي، أي أنه كان عبارة عن محاولة لتحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية التنمية في السنوات الموالية، ولهذا فإنه لم يطرح مشكلة التوازن الاقتصادي الكلي وكذا التناسق بين الفروع الاقتصادية ولا داخل الأنشطة لكل فرع....ولهذا يقول دوبرنيس" أن المخطط الثلاثي في الجزائر لم يكن سوى مجموعة من البرامج الاستثمارية". أما من ناحية الاعتمادات الماليةالمخصصة للاستثمارات فكانت في حدود 09 مليار دينار، كان للقطاع الصناعي حصة الأسد من هذه الإعتمادات الموضوعة بشكل متصاعد خلال الثلاثة السنوات 1967، 1968، 1969 وذلك تماشيا واحتياجات الاقتصاد الوطني.[1]

2- المخطط الرباعي الأول(70-73):

مثل الانطلاقة الحقيقية للتخطيط، إذ وضع الدلائل الأولية للبيروقراطية الاقتصادية، فتميز بالدقة أكثر وبتسخير قيمة مالية أكبر خصصت للاستثمار[2]، كما يظهر المخطط الرباعي الأول(1970-1973) قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، إن الهدف المرجو من ذلك المخطط هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.[3]

[1] عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –دراسة تحليلية مقارنة**– أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص 95.

[2] مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية**–دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص ص 225، 226.

[3] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص04.

وقد اتسمهذا المخطط بالخصائص التالية:[1]

- يعتبر المخطط الرباعي الثاني (70-73) أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر و بداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات المحلية، الشركات العمومية و الوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط يتم ضبط المشاريع الاستثمارية و تحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، و تعتمد عادة معايير في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا؛
- الهدف الأساسي لهذه الخطة هي توفير الشروط التي تسمح بتأمين العمل الدائم لغالبية العمال الجزائريين في آفاق الثمانينات؛
- كان حجم الاستثمارات الإجمالية تقريبا ثلاث مرات حجم استثمارات الخطة الثلاثية، بالإضافةعلى أنها اعتمدت على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛
- خطة طموحة جدا نظرا لتحديد معدل نمو سنوي مرتفع يقدر بـ 9 %.

أما الأهداف العامة لهذه الخطة فهي:[2]

- حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 9 % من الناتج الداخلي الخام؛
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على فرنسا والاعتماد على المصادر المحلية في التموين والتمويل بصورة أساسية.
- خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات و احتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة على فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الاستهلاكالداخلي بما يخدم التنمية؛
- توفير أدوات الضبط للاقتصاد الوطني و تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الأساسية لكونها تحرض على ظهور صناعات أخرى تلقائيا، وتمدها بالمواد الأولية ووسائل الإنتاج؛

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005، ص 31.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 31، 32.

- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و مراقبتها و محاربةالاستهلاك الطفيلي و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

3- المخطط الرباعي الثاني(74- 77):

يعتبر تكملة للمخطط السابق حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات غير الاقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات[1]، كما حاول هذا المخطط تعريف أهداف التهيئة العمرانية، ووضع وسائل جديدة لها "بعدما سجل نموذجا واضحا للتهيئة العمرانية". ولقد وضعت وسيلتان أساسيتان لتهيئة الإقليم وتجسيد الأهداف المقررة له:[2]

3-1- التخطيط الإقليمي اللامركزي:

تجسد بإنشاء مصالح التنشيط والتخطيط الاقتصادي قبل أن تتحول إلى المديرية الجهوية للتخطيط والتهيئة العمرانية، ولقد وضعت وسائل مادية وبشرية لتطبيق البرامج الخاصة للإجابة على احتياجات المؤسسات المحلية، إلا أنه رغم كون البلدية كانت الخلية القاعدية في الإنجاز إلا أنها لم تصل للأهداف وذلك لانعدام ونقص التجهيز.

3-2- التخطيط العمراني: وكان يهدف إلى:

- التحكم في النمو الديمغرافي؛
- إعادة التوزيع المتوازن لاحتياجات ومتطلبات الأنشطة المختلفة؛
- كبح النزوح الريفي؛
- تأسيس نسيج عمراني جديد وتحديد المنشآت الكبرى.

ولقد نتج عن أبعاد هذه الوسيلة ضعف في التأطير، وتحكم سيئ في الاستثمارات، تأخر الانجازات، ضعف الأدوات القانونية ووجوب إنشاء الاحتياطات العقارية للجماعات المحلية وظهور مخطط التحديث العمراني سنة 1974 الذي كان يهدف إلى وضع العناصر الأساسية التي تتحكم في نمو المدن ومنذ عام 1976 ظهرت أو بالأحرى صدرت عدة مراسيم وأوامر تتعلق بإجراءات الإسكان والبناء الاحتياطات العقارية، كما هو الشأن في

[1] كربابي بغداد، **مقال حول الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية**، جامعة وهران، ص 08.

[2] صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي، أطروحة** دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013، ص ص 76، 78

عمليات إنشاء التعاونيات العقارية ودواوين الترقية والتسيير العقاري والتنازل عن أملاك الدولة ويمكن أن نسلط الضوء على قطاعيين يمكن اعتبارهما، لعبا دورا هاما في تمركز السكان و لجؤهم إلى المدينة.

3-2-1- قطاع التربية والتعليم:

إذا اعتبرنا هذا القطاع عاملا لتثبيت السكان في مناطقهم الأصلية ونشير إلى أنه خلال المخطط الرباعي الثاني واصلت الدولة اهتمامها بهذا القطاع وخصصت له مبالغ هامة وبرامج طموحة، ولكن هذا القطاع يشهد تفاوتا كبيرا بين المناطق.

3-2-2-قطاع الصحة:

هذا القطاع يلعب دورا هاما ولقد خطت الجزائر في هذا المجال خطوات عملاقة وذلك بتسخير كل وسائل العلاج والرعاية الصحية للمواطنين، حيث برمج خلال هذا المخطط إنجاز 50 مستشفى و160 قاعة متعددة الخدمات و300 مركز صحي 4 مستشفيات جامعية جديدة، وفتح 12 مدرسة تكوين شبه طبي.

4-المرحلة التكميلية: (1978-1979):

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية، التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص، نحاول سردها فيمايلي:[1]

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني، والمقدرة بحوالي190.07 مليار دج؛
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرامج أعيد تقييمها، بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة الدولية؛
- بلغ ما تبقى للتحقيق من المخططات السابقة 49.4 مليار دج خلال سنة 1978، و53.7 مليار دج للفترة 1979، وهي الفترة غير المغطاة بالتخطيط وتسمى فترة الباقي للتحقيق

(RAR :reste à réaliser)، أما الباقي والذي لم يتمكن من انجازه قد ترك للمخطط الخماسي الأول 1980-1984.

[1] عبد القادر صالحي، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : واقع وأفاق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008، ص 96.

- ويرجع العديد من الاقتصاديين سبب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع وإعادة تقييم مشاريع أخرى كانت مبرمجة إلى عدة عوامل يمكن اختصارها في النقاط التالية:[1]
- نقص خبرة الشركات الوطنية المكلفة بالإنجاز وقلة مكاتب الدراسات الوطنية؛
- زيادة فترة الإنجاز لمختلف المشاريع مما ينعكس سلبا على تكاليف هذه المشاريع وبالتالي المنتوج النهائي؛
- تأخير تشغيل الوحدات الإنتاجية بسبب عدم إنجاز جميع أجزاء المشروع في نفس الوقت، كما هو الشأن بالنسبة لمركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة أو أخطاء هندسية وفنية مما يؤدي إلى خسائر هامة تنعكس في شكل تضخم تكاليف المشاريع الصناعية؛
- ارتفاع تكاليف استيراد التجهيزات والمواد الأولية ونصف المصنعة الضرورية لعمليات الإنتاج بسبب أزمة الكساد التضخمي الذي عانت منه الدول المتقدمة في فترة السبعينات.

وفيما يلي سنقوم باستعراض بعض المؤشرات الكمية المتعلقة بالمخططات الثلاثة السالفة الذكر.

جدول رقم (1): تطور الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة 1976-1979

	المخطط الثلاثي76-69			المخطط الرباعي الأول70-73			المخطط الرباعي الثاني74-77		
مبلغ الاستثمارات	المخطط	الفعلي	التكاليف	المخطط	الفعلي	التكاليف	المخطط	الفعلي	التكاليف
	9.06	9.16	19.58	27.75	36.31	68.56	11.22	121.34	311.30

الفترة الانتقالية			
المخصص78-79		الفعلي78-79	
95.63	64.17	52.65	54.78

المصدر: عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص98 .

[1] دلالبن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 214 ،215.

المطلب الثاني: تخطيط التنمية الاقتصادية خلال الفترة (1980-1989)

عرفت المرحلة 1980-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين هما المخطط الخماسي الأول (80-84) والمخطط الخماسي الثاني (85-89) يتم من خلالهما التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد.

1- المخطط الخماسي الأول (80-84)

تبنت الدولة مجموعة من الإجراءات ضمن المخطط الخماسي (1980-1984) ضمن "مشروع إعادة الهيكلة" للتخلص من المركزية والبيروقراطية التي قضت على روح المبادرة والإبداع وقد سطر هذا المشروع مجموعة من الأهداف منها تدعيم اللامركزية لتشمل مختلف المستويات بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية وتشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا، فالهدف الأساسي لإعادة الهيكلة هو تعميق التطبيق الفعلي للتسيير الاشتراكي على أساس حجم المؤسسات ومستوى المركزية المطبق فيها الذي أصبح في حاجة إلى توزيع الصلاحيات بين الوحدة الإنتاجية والمؤسسة والجهة الوصية.[1]

2- المخطط الخماسي الثاني(85-89)

شكل المخطط الخماسي الثاني، مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية، كما تم تخصيص 550 مليار دج للاستثمارات، حيث تحتل الصناعة نسبة 31.67٪، تمثل أعلى نسبة من المبالغ المخصصة في هذا المخطط، وخلال هذه الفترة، عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية، رجعت إلى الانخفاض المزدوج لأسعار البترول وفي قيمة الدولار، فانخفاض إيرادات المحروقات بمقدار 20٪ بسبب انهيار أسعاره التي انخفضت من 60٪ إلى 70٪، أدى إلى عدم القدرة على تمويل مشاريع التنمية، والذي فتح الباب داخليا نحو مديونية المؤسسات العمومية وخارجيا على توسيع المديونية الخارجية.[2]

---

[1] سميرة حربي، مهدية هامل، **مقال حول التوجه الإيدولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة الطارف، ص 04.

[2] مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 95، 96.

المطلب الثالث: تقييم فترة المخططات التنموية للفترة(1967-1989)

1- تقييم فترة المخططات التنموية(1967-1979): تميزت هذه الفترة ب:[1]

1-1- الاستثمارات:

إن الاستثمارات الإجمالية للفترة 67-78 بلغت 300 مليار دج، فهذه الزيادة الإجمالية في مخزون رأس المال أثناء الفترة نفسها إلى تحقيق إنتاج إضافي شامل مقداره 46.5 مليار دج، أما معدلات الاستثمارشهدتتطورا متزايدا بحيث بلغت بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام المقدر ب 26.4٪خلال المخطط الثلاثي، 33.5٪خلال المخطط الرباعي الأول و46.8٪أثناء المخطط الرباعي الثاني و54.7٪ في سنة 1978.

1-2-الإنتاج الداخلي الخام:

خلال فترة 67-1978 تضاعف الإنتاج الخام، بحيث انتقل من 14.6 مليار دج إلى 86.8 مليار دج، مما يكشف عن زيادة متوسطة في السنة نسبتها 17.6٪، وعليه فإن معدل النمو الحقيقي المسجل في المتوسط أثناء الفترة بلغ 7.2٪ في السنة خلال نفس الفترة بقي إنتاج المحروقات مرتفع مما أدى إلى إنقاص مستوى احتياط الجزائر من المحروقات.

1-2- التوازنات الأساسية للاقتصاد الوطني:

إن الاقتصاد الوطني والاجتماعي تعرض خلال فترة 67-1979 لنزاعات جمة يمكن حلها بإعادة النظر التدريجي في ترابط المعدلات الأساسية للاقتصاد على كل من المستوى الداخلي والخارجي.

1-3-1- التوازنات الداخلية:

إن الدور الهام الممنوح للمحروقات بوصفها نشاط تصدير ذو الأثر المحدود المشوه لباقي الاقتصاد، كان السبب بقسط كبير في فقد التوازنات في الفترة 67-1978 فقد تضاعف الاستهلاك الإجمالي من السلع والخدمات المعبر عنه بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط 8.5٪، ولقد تضاعف التراكم الخام أثناء نفس الفترة بمعدل 15.3٪في الوقت الذي لم يبلغ معدل النمو السنوي للإنتاج الداخلي الخام سوى نسبة 7.2٪ أي أنه يقل عن معدلات نمو الاستهلاك والتراكم الخام.

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004، ص ص 345، 346.

1-3-2- التوازنات الخارجية:

إن اللجوء إلى الخارجلتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني بكيفية حسنة وكان يخص في جوهره استيراد أموال التجهيز، فقد قفزت النزعة إلى الاستيراد من 23٪ تقريبا إلى ما يزيد عن 24٪ في الفترة 67-78، كما أن ضخامة مجهود الاستثمار والشروط الفوضوية لإنجازها المقرونة بالنقص الملحوظ في الإنتاج ترجمت كلها بالعجز في ميزان السلع والخدمات بالرغم من استخدام المحروقات بكثرة كمنبع لتوفير العملة الصعبة.[1]

2-تقييم فترة المخططات التنموية(1980-1989): وتتمثل فيما يلي:[2]

- مراجعة إستراتيجية التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية؛
- التحول إلى اللامركزية التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) في إعداد المخططات الوطنية،
- التحول إلى نظرية النمو المتوازن.

بالإضافة إلى:[3]

- تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984؛
- سجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8٪ سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة (زيادة 9.5٪)، البناء والأشغال العمومية (8.6٪)، والمحروقات (28.6٪)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود (زيادة 1.2٪)؛
- انتهاج الجزائر سياسة تقشفية وذلك نتيجة تأزم الظروف الاقتصادية الدولية، هذا ما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعيوعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

---

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 349.

[2] سكينة بن حمود، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق**، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم، يوم 13 ماي 2012، ص 06.

[3] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 357، 358.

المبحث الثاني: المخططات التنموية في ظل النظام الليبرالي

تعد قضية الإصلاح من بين القضايا التي يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى بالنسبة للنمو والتنمية في الدول العربية عامة، وفي الجزائر على وجه الخصوص، ولرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا للإصلاحات تدعم باتفاقين احتياطيين وقعا مع صندوق النقد الدولي في الفترة ما بين 1989و1991، إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994، تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط خلال الفترة بين 1995 و1998، كما عملت الجزائر على وضع برامج تنموية تتمثل في برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).

وبصدد التعرف أكثر على كل النقاط المتعلقة بهذه البرامج قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وفي المطلب الثاني: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، أما في المطلب الثالث فتناولنا: برامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الأول: اتفاقيات الاستعداد الائتماني

من أجل تفعيل وتسريع الإصلاحات قامت الحكومة في الفترة مابين 1989 و1991 وبصفة غير معلنة بتنفيذ برنامجين للتصحيح الهيكلي بإشراف من صندوق النقد الدولي احتويا على توجهات جديدة في السياسة الاقتصادية، غايتها الإدارة الصارمة للطلب، انتهت بإبرام اتفاقين للدعم هما:

1-اتفاق الاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 30 ماي 1989(STAND BY1)

قامت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.[1]

[1] إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص ص 90، 91.

1-اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني بتاريخ 03 جوان 1991 (STAND BY2)

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991، ويهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:[1]

- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة؛
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

والجدول الموالي يوضح باختصار اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

جدول رقم (2): رزنامة اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

البرامج والاتفاقيات	المدة	المقابل	الشروط
اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول	1989/05/31 1990/05/30	الحصول على قرض ب 300 مليون	-إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا -تقليص عجز الموازنة -تخفيض سعر الصرف _العمل على تحرير الأسعار
اتفاقية الاستعداد الائتماني الثاني	1991/06/03 1992/03/30	الحصول على قرض ب: * 400 مليون من الصندوق * 350 مليون من البنك العالمي لتطهير المؤسسات	-تحرير التجارة الخارجية -إصلاح الجهاز المالي -تخفيض قيمة العملة -تحرير الأسعار بصورة كبيرة _إصلاح النظام الضريبي -التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض الإنفاق العام -التقليص من تدخل الدولة

المصدر: عبد السلام فنغور، **تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات1992: تقييم وآفاق**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 186.

[1] زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000-دراسة تحليلية-** مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002، ص ص 16، 17.

1- تقييم حصيلة الفترة (1989-1993)

بانتهاء برنامج الاتفاق الثاني في مارس 1992 ورغم تحقيق بعض التحسن على مستوى التوازنات الكلية سنتي 1990 و1991، وهذا نظرا للتطبيق الصارم لشرطية صندوق النقد الدولي، إلا أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام لم يعرف نتائج ايجابية تذكر، كما عرفت توجهات سياسة الإصلاحات المتبعة تراجعا في تطبيقها ابتداء من سنة 1992 نظرا للتغيرات التي عرفتها الساحة السياسية، وكانت النتائج كالتالي:[1]

- ارتفاع معدل التضخم ارتفاعا كبيرا سنة 1992 إذ بلغ 31.7٪ لينخفض إلى 20.5٪ سنة 1993؛
- انخفاض أسعار النفط من 20.4 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 20.1 دولار للبرميل سنة 1992، ليزيد انخفاضها حيث بلغت 17.8 دولار سنة 1993، هذا ما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة للميزانية؛
- فيما يخص التوازن الخارجي، فقد تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الميزان التجاري سنتي 1990، 1991 وقد ارتفعت نسبة عجز، أو فائض الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي من -1.71٪سنة1990 إلى +5.59٪سنة 1991؛
- في مجال المديونية الخارجية، فبقي حجمها ثابتا على العموم دون تحسن.

المطلب الثاني: برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي

1- برنامج التثبيت الاقتصادي:(1994-1995)

لقد كان الاختلاف والجدل قائما بين الاقتصاديين المهتمين بموضوع الإصلاح الاقتصادي، وذلك فيما يخص أي من السياسات الإصلاحية يمكن تطبيقها أولا التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي، أو الاثنين معا في نفس الوقت، ونجد أن أكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية، حيث يكون التثبيت الاقتصادي أولا وبعد أن تأخذ هذه الإجراءات بعدا زمنيا مناسبا في إطار المدى القصير لتفعيل أثارها الاقتصادية، يكون بعد ذلك مجموعة من الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي[2].

حيث اعتمد صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات عند القيام بتصميمه لبرامج التثبيت (الاستقرار) الاقتصادي، وتختص عملية التثبيت بصورة عامة بمعالجة الاختلالات المالية سواء كانت منعكسة في التضخم الداخلي، أو في عجز القطاع الخارجي أو في كيلاهما معا، كما يظهر في الدول النامية،

---

[1] حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادية في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص ص 133، 134.

[2] مراد جنيدي، **الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية**-أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015، ص 52.

وتتم المعالجة من خلال إجراءات تتخذ في مجال السياسة المالية والنقدية قصد إعادة التوازن للاقتصاد الكلي، وذلك بين العرض الكلي والطلب الكلي، وتوازن القطاع الخارجي، وتوازن الميزانية العامة للدولة وذلك قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.[1]

ونص هذا البرنامج على البنود التالية:[2]

- تحقيق معدل نمو يتراوح بين 3٪ و6٪؛
- العمل على تقليص التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي؛
- تحرير التجارة الخارجية برفع القيود المفروضة والمتمثلة في الرسوم الجمركية؛
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد؛
- تعديل سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار ب 50٪؛

2- برنامج التعديل الهيكلي (ماي 95-ماي 98)

بسبب الوضعية المزرية للاقتصاد الجزائري، حيث كان يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي والخارجي وتنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993، وبهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفقرة من 1994 إلى 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 1995 إلى 1998.[3]

1-3- أهداف برنامج التعديل الهيكلي: تضمنت مجموعة من الأهداف منها:[4]

- مواصلة عملية التحرير الاقتصادي؛
- تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات العمومية والبدء بخوصصة جزء منها؛

---

[1] فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر 2000-2001**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012، ص 133.

[2] هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**؛أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 137.

[3] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 144.

[4] راضية اسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص 135.

- تحقيق نمو اقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات حتى يتحقق معدل نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5٪ خلال فترة البرنامج؛
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات سياسة اقتصادية تمثلت فيما يلي:[1]

2-1-1- سياسة اقتصادية تتميز بالظرفية:

وهي سياسة خاصة بالإجراءات المالية والنقدية التي تسمح لتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية وزيادة الموارد عن طريق:

- توسع الضريبة على القيمة المضافة؛
- مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات؛
- إزالة دعم الأسعار؛
- عقلنة نفقة التجهيز.

2-1-2- سياسة المدى المتوسط:

سعت السلطات إلى توفير الوسائل لتحقيق نمو اقتصادي من خلال الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية، الاعتماد على مصادر تمويلية تلغي التمويل التضخمي ثم العمل على تقليص البطالة ومتابعة تحرير التجارة بهدف رفع القيود الإدارية والمالية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

1-4- انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي: وتتمثل فيما يلي:[2]

- انخفاض معدل التضخم إلى أقل من 5٪ وارتفاع احتياطي الصرف (بدون الذهب) والذي سمح بتغطية الواردات لمدة 9.4 أشهر سنة 1998 وهذا بفضل احتياطات بلغت 8 مليار دولار، بينما كانت هذه الاحتياطات في حدود 1.5 مليار دولار سنة 1993، وهو ما كان يسمح بتغطية الواردات لمدة 1.9 شهر فقط؛
- معدل النمو أصبح موجبا بانتقاله من -2.2٪ سنة 1993 إلى 4.5٪سنة 1997، وكان متوقعا أن يصل إلى 5٪ سنة 1998؛

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **مقال حول أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي**-دراسة حالة الجزائر-جامعة وهران، 2007، ص 336.

[2] عبد المومن قواوسي، **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص ص 94، 95.

- شهدت الوضعية المالية للمؤسسات العمومية تدهورا مقلقا، وهو ما أدى إلى حل العديد منها؛
- بالنسبة لمعدل التضخم فقد أشاد صندوق النقد الدولي بما تحقق في هذا الصدد، قد انتقل من 38.5٪ سنة 1994 إلى 7٪ سنة 1997 لينتقل إلى 4.6٪ سنة 1998؛
- أما على مستوى عجز الميزانية، فالنتائج كانت جيدة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي، فانتقل عجز الميزانية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من -4٪ سنة 1994 إلى 2.4٪ سنة 1997.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي

لقد تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق العام، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخططدعم الإنعاش الاقتصادي بالفترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالفترة (2005-2009)، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي الممتد خلال الفترة (2010-2014)، مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر في دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية، وكان الهدف الرئيسي من هذه البرامج هو تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

1-1- تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(Le programme de soutien à la relance économique) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001-2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.[1]

1-2-مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:يتمحور البرنامج بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الطريق السيار شرق-غرب**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2011، ص 46.

جدول رقم (3): برنامج الإنعاش الاقتصادي-التصريحات المالية حسب النشاط

الوحدة: مليار دينار

طبيعة النشاط	2001	2002	2003	2004	04-01	(٪)
الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	39.0	73.9	37.6	2.0	210.5	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.2**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر:عبد الحميدبرحومة، **الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، 2006، ص 127.

شكل رقم (01): برنامج الإنعاش الاقتصادي- التصريحات المالية حسب النشاط

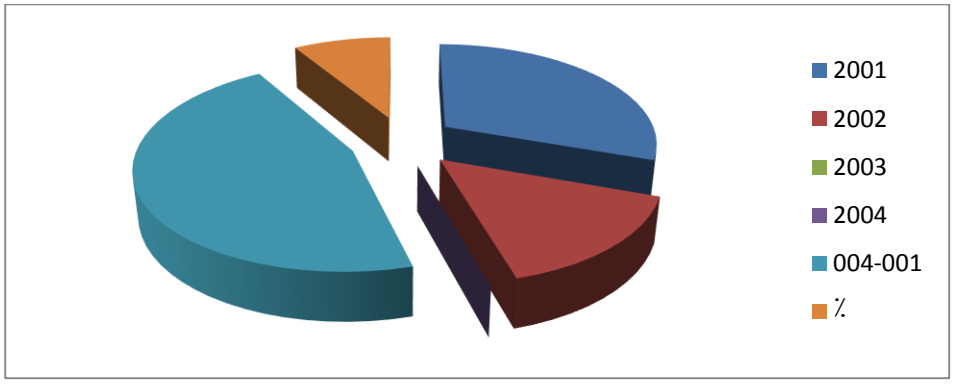

المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

1-2-1- دعم الأنشطة الإنتاجية:

1-2-1-1- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:[1]

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية؛
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف؛
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

*وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.

1-2-1-2-الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستقلة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، كما أن انجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 وبواسطة آليات أخرى مناسبة، ويتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص على:[2]

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعدة في الصيد التقليدي والصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج؛
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNAA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات؛
- إدخال إجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA وCEE؛

*المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، المركز الجامعي خنشلة، 2010، ص ص 201، 202.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 201.

1-2-2- التنمية المحلية والبشرية:

1-2-2-1-التنمية المحلية:

استهدف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين والتحسين النوعي للخدمات المقدمة، والعمل على توفير الإطار اللائق لتحسين الحياة اليومية للسكان وخلق الظروف المساعدة على إحداث التنمية المستدامة، ويتضمن البرنامج أيضا مخططات لتنمية البلديات Plans communaux de développement() PCDتستهدف في أغلبها تشجيع الأنشطة التنموية وتوزيع تجهيزات ومعدات الإنتاج بشكل يسمح بخلق التوازن الإقليمي ويحفز المبادرات المحلية، وقد تم التركيز في الإطار على:[1]

- مشاريع تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية؛
- رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير شبكات الصرف الصحي؛
- إعادة تأهيل المناطق المتضررة من جراء الإرهاب والبلديات المهمشة والفقيرة بشكل يسمح بعودة النازحين؛
- دعم المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الجاهزة للانطلاق وعلى الأنشطة التي تخلق مناصب عمل أكثر؛
- توسيع وتطوير النقل وشبكة الاتصالات.

*تقدر تكلفة المشاريع في المجال التنمية المحلية إضافة إلى محور التشغيل والحماية الاجتماعية بحوالي 114مليار دينار.

1-2-2-2- التشغيل والحماية الاجتماعية:

تجاوزت المساعدات المقدمة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنسبة لمحور التشغيل والقروض المصغرة النصف (52٪) من مجمل البرنامج المخصص للتشغيل والحماية الاجتماعية (17 مليار دج)، في حين توزع المبلغ المتبقي بين المشاريع المتعلقة بالتضامن الوطني (17٪)، فيما توزع الباقي على النقل المدرسي وتجهيز المستشفيات بالسكانير.

ويعطي الجدول التالي المزيد من التفاصيل حول المبالغ المرصودة للتشغيل والحماية الاجتماعية بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي.

[1] حميد باشوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

جدول رقم (4): المبالغ المرصودة للتشغيل والحماية الاجتماعية بعنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) (مليار دج)

التعيين	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل القروض المصغرة					
الأثر المالي	1	2.5	3.5	2	9
الأثر على التشغيل(مناصب شغل دائمة)	10000	25000	35000		70000
إعادة تأهيل آلية تسيير سوق العمل	0.15	0.15			0.3
المجموع الجزئي الأول	**1.15**	**2.65**	**3.5**		**9.3**
المساعدة الاجتماعية					
مشاريع متعلقة بالتضامن الوطني	1	2			3
إعادة تأهيل المؤسسات المختصة	0.5	0.5	1	1	3
النقل المدرسي	0.35	0.35			0.7
السكانير	0.5	0.5			1
المجموع الجزئي الثاني	**2.35**	**3.35**	**1**	**1**	**7.7**
المجموع الكلي	**3.5**	**6**	**4.5**	**3**	**17**

المصدر:خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 291 .

1-2-3- تنمية الموارد البشرية

تماختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، لتقييمها للإمكانيات والقدرات الموجودة (إعادة الاعتبار لمنشآت الصحة والتربية)، وكذا احتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية، وتلك التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي.[1]

1-3- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي: [2]

- شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2001-2004)، حيث بلغت نسبته 4.8٪ في المتوسط، وسجل أعلى نسبة تقدر ب 6.9٪ سنة 2003 ليتجاوز نسبة النمو المتوقع ب 5٪؛
- شهدت القطاعات غير النفطية أداء قوي خاصة قطاعي الأشغال العمومية والخدمات حيث بلغت نسبة النمو 8٪ و7.7٪ على التوالي سنة 2004 وتراجع معدل نمو القطاع الفلاحي من 19.3٪ سنة 2003 إلى 3.1٪ سنة 2004، وهذا راجع لانخفاض إنتاج الحبوب والظروف المناخية السيئة؛
- تراجعت قيمة الديون الخارجية من 25.3 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.9 مليار دولار نتيجة الاستقرار النسبي الذي شهده الاقتصاد الوطني الشيء الذي أدى إلى التقليل من الاقتراض الخارجي؛
- بلغ احتياطي الصرف إلى ما يقارب43.1 مليار دولار، كما تراجع معدل البطالة حيث بلغ نسبة تقدر ب 17.7٪سنة 2004 مقابل 25.7٪ و23.7٪ خلال سنتي 2002 و2003 على التوالي بفضل استحداث 728000 منصب عمل، بالإضافة إلى تراجع المعدل العام للفقر من 8.5٪ سنة 2002 إلى 6.5٪ سنة 2004؛
- ارتفاع معدل التضخم حيث سجل نسبة تقدر ب 3.5٪ سنة 2004 نتيجة الزيادات في الأجور والضخ الهائل للنفقات العمومية، كما شهدت واردات الجزائر نموا متواصلا فقفزت من 9482 مليون دولار إلى قيمة 17954 مليون دولار سنة 2004.

[1] كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات-تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (90-2010)**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2015، ص 88.

[2] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 41.

ويمكن القول أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له أثر إيجابي في التخفيف من الآثار الاجتماعية التي خلفها برنامج التعديل الهيكلي وذلك من خلال تحقيق معدلات نمو مقبولة وخلق مناصب عمل جديدة.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) (Programme complémentaire de soutien à la croissance)

2-1-مفهوم برنامج دعم النمو (2005-2009)

يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو في أنها آلية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها الاقتصاد الجزائري واستغل الانفراج المالي، وقد اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاعات	المبالغ المالية المخصصة(مليار دج)	النسبة (٪)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08
تطوير الخدمات العمومية	203.9	04.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	01.1
المجموع	**1202.7**	**100**

المصدر:زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، 2017، ص ص220.

شكل رقم(02): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

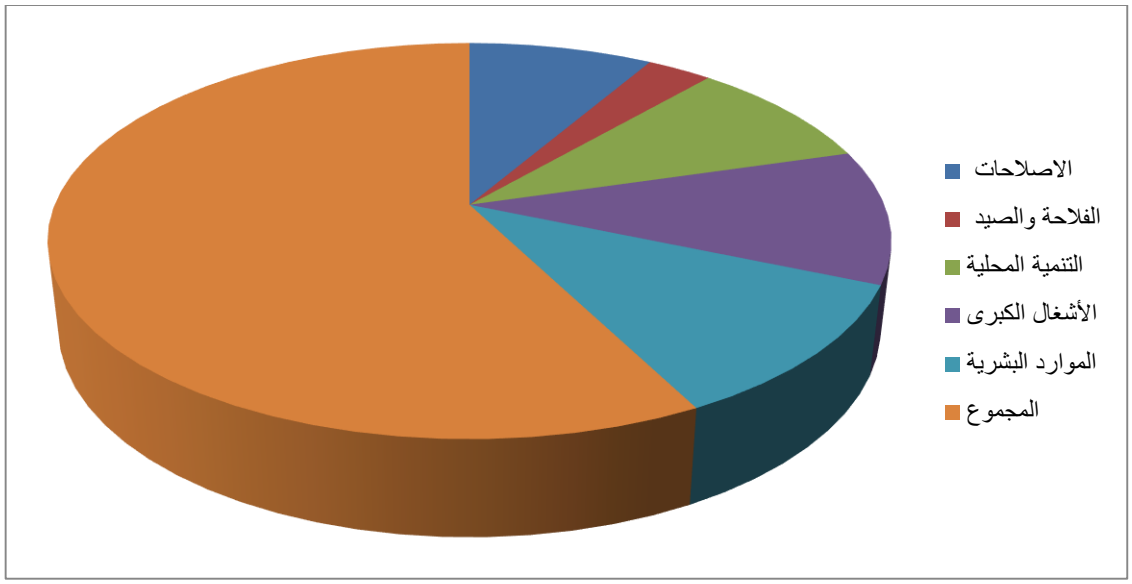

المصدر:من إعداد الطالب استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

يعتبر برنامج دعم النمو الاقتصادي برنامج لم يعرف له مثيل في تاريخ اقتصاد الجزائر من حيث ضخامة قيمته والتي بلغت 4203 مليار دج وتم إضافة إليه برنامجين أحدهما بالجنوب بقيمة 432 مليار دج والثاني بالهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج، وتحويلات حسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، مع إضافة رصيد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، ليشكل الغلاف المالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبلغ 8705 مليار دج موجهة لتنفيذ مضمون البرنامج.[1]

2-2- أهداف البرنامج:

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: [2]

- ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5٪ طول المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة؛

[1] أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص 166.

[2] عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص 245، 246.

- توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة؛
- إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية، عبر التراب الوطني؛
- توفير مليون م^3 يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه؛
- توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج؛
- إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقوية، والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى روع الوطن.

1-5- نتائج البرنامج: تمثلت نتائج البرنامج التكميليلدعم النمو (2005-2009) فيما يلي:[1]

2-3-1- الحصيلة التشريعية:

إن أهم ما شهدته الفترة (2005-2009) هو دخول اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية لسنة 2002، حيز التنفيذ بداية من الفاتح جانفي 2005، ولعل أهم ما ورد في هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية، هو ما تعلق بوتيرة التفكيك الجمركي.

2-3-2- الخروج من شبح المديونية:

من أهم النتائج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني، هو نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الرسم البياني التالي:

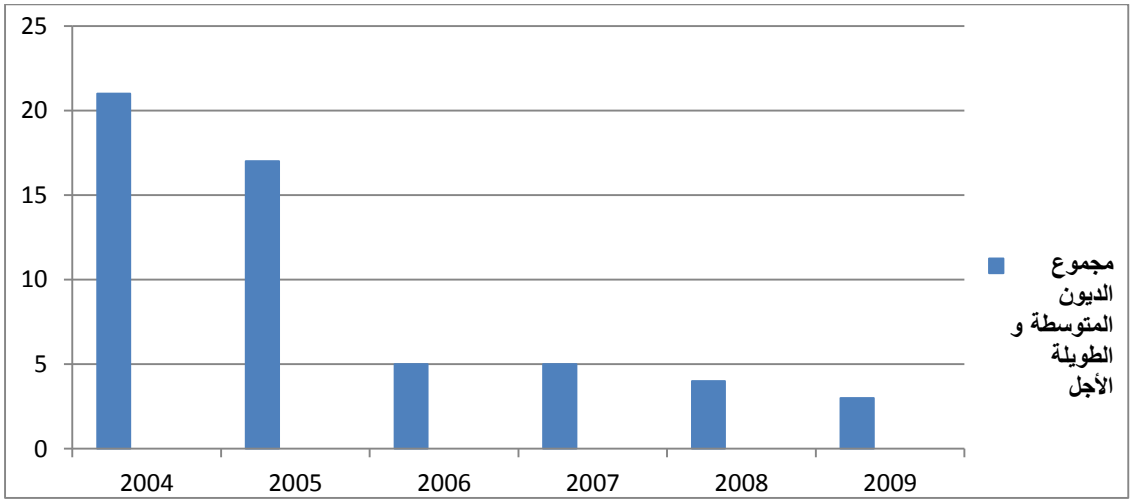

*أما الديون القصيرة الأجل، فقد بلغت 1.492 مليار $ مع نهاية 2009.

[1] عبد الرحمان تومي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص262، 264

2-3-3- استقرار العملة الوطنية:

لقد وضعت الجزائر لنفسها هدفا واضحا منذ نهاية التسعينات، وذلك بتثبيت سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى البعيد، عند قيمته التوازنية وفق محددات الاقتصاد الوطني.

2-3-4- الاحتياطي النقدي:

بلغ الاحتياطي النقدي 148.91 مليار$ مع نهاية 2009 وهو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

2-3-5- مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة:

لقد شهدت الفترة (2005-2009)، تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد، ناهيك عن الاستثمارات الخاصة.

2-3-6- الصحة العمومية:

شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، أم ممارسة الاستطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة، كما أن تطوير الإنتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، وهذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات.

3-برنامج التنمية الخماسي 2010-2014:

برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) هو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الاقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي، وقد رصد له غلاف مالي يقدر ب 286 مليار دولار، وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لذا البرنامج الخماسي، والمتوقعة منها تحقيق آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة، ومن أهمها ما يلي:[1]

- التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعات الأفراد؛
- فك العزلة وتحسين أمن الطرقات؛
- دعم المكانة الجيوإستراتيجية للجزائر؛
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛

[1] محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 167.

- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز؛
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، حيث يتوقع توفير 900.000 منصب شغل.

يستدعي برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعد للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 التزامات مالية قدرها 21.214 مليار دج (وهو ما يعادل 286 مليار دولار) ويتعلق بجانبين اثنين هما:[1]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها لا سيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج.

يخصص هذا البرنامج أكثر من 40٪ من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تم الاهتمام أيضا بقطاعات الشبيبة والرياضة، الثقافة والاتصال، الشؤون الدينية، التضامن الوطني والمجاهدين.[2]

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40٪ من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية، وذلك على الخصوص: في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة[3].

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال الاهتمام بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير الصناعة والمؤسسات العمومية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار، والجدول الموالي يوضح المشاريع المبرمجة ضمن هذا البرنامج:

---

[1] بلال بوجمعة، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، جامعة أدرار، 2014 ، ص 40.

[2] إيمان زوين، **مرجع سبق ذكره**، ص 98.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 98.

جدول رقم(6): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)	المشاريع المبرمجة
الفلاحة والتنمية الريفية	1000	استكمال المشاريع الفلاحة التي تم المشروع فيها منذ السنة الفارطة
التنمية الصناعية	2000	إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	150	إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي، تسيير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج
التشغيل	350	استحداث 3 ملايين منصب شغل خلال البرنامج الخماسي
تطوير اقتصاد المعرفة	250	دعم البحث العلمي، تعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي

المصدر:أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير منشورة**، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016، ص 174.

خلاصة

من خلال ما سبق يتضح أن واقع الاقتصاد الجزائري شهد خلال الفترة (76–89) مرحلة جديدة في سير عملية التنمية أين تبنت الجزائر نظام التخطيط لتحقيق التنمية.

وبسبب الصعوبات الاقتصادية التي واجهت الجزائر وذلك نتيجة تراجع أسعار النفط وارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية، قامت الحكومة باتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات التصحيحية في المجالات المالية والنقدية وإصلاح المؤسسات العمومية، وذلك باللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف القيام بعملية التصحيح عن طريق تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي.

كما تبين أن سياسة الإنعاش التنموية (2001–2014) التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج التنموية الثلاث، سعت في مجملها لتدارك التأخير في جميع القطاعات والتوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني.

وبهذا الصدد سعت الجزائر لتطوير علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وذلك عن طريق إبرامها لعقد التعاون سنة 1976، ثم عقد الشراكة سنة 2002، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني: تطور العلاقات الجزائرية الأوروبية من التعاون إلى الشراكة

- المبحث الأول: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي
- المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الأوروبية الجزائرية

تمهيد

سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى إتباع سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين، وذلك راجع إلى تراكم عدة اعتبارات منها التاريخية والسياسية والاقتصادية، ورغم عدم توقيع الجزائر لأي اتفاق شراكة إلا أنها استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت سنة 1963، وقصد إعطاء دفع أكبر للتعاون الجزائري الأوروبي تم إبرام عقد تعاون بين الطرفين عام 1976.

إلا أن علاقات التعاون بين الطرفين لم تعد كافية فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الجانبين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي.

وبتاريخ 27-28 نوفمبر 1995تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة.

وبصدد التعرف أكثر على أهم النقاط المتعلقة بالعلاقات الأوروبية الجزائرية من التعاون إلى الشراكة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني:مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

المبحث الأول: اتفاقيات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

ارتبطت الجزائر منذ وقت طويل بأوروبا، يجمعها التاريخ المشترك والجغرافيا المتقاربة والثقافة الموروثة، كل هذه العوامل أعطت دفعا لتنمية العلاقات بين الطرفين، خاصة في الجانب الاقتصادي بغية تعميق روابط التعاون بينها، إلا أن الجزائر لم توقع على اتفاقية الشراكة خلال فترة الستينات، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية كان لها طابع خاص إلى غاية 1976.

وبصدد التعرف أكثر على وضع العلاقات الأوروبية الجزائرية خلال هذه الفترة قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول: العلاقات الأوروبية قبل 1976، وفي الطلب الثاني: التعاون الأوروجزائري في إطار اتفاقية 1976 للتعاون الشامل، أما المطلب الثالث خصصناه لـ: تقييم اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية لسنة 1976.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976

نالت الجزائر بعد استقلالها أهمية معتبرة لدى الدول المجموعة الأوروبية الاقتصادية، وذلك نظرا لما تزخر من موارد طبيعية، والتي كانت محل أطماع المستعمر الفرنسي من قبل، هذا الأمر الذي أهلها من أن تستفيد من التفضيلات الجمركية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من المجموعة.

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية كان لها طابع خاص آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمر فيه حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 آذار 1963، والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات ايفيان 1962، فيما يخص السوق الفرنسية،[1] أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية، لكن مع نهاية ستينات القرن العشرين رفضت بعض الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية خاصة إيطاليا منح أفضلية للمواد الجزائرية الزراعية، واقترحت تطبيق النظام التفضيلي على أربعة أخماس الصادرات الجزائرية التي يجب أن تخضع للحقوق الجمركية، مع رفض المجموعة قبل دخول النفط المصفى في حدود حصة جمركية محدود لا تزيد عن

[1] غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية-دراسة حالة في الجزائر**- مذكرة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009، ص 31.

240000 طن، هذا الأمر حمل الجزائر إلى فتح باب المفاوضات مع المجموعة الأوروبية عام 1972، قصد التوصل إلى اتفاق تعاون في إطار السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة التي وضعت نهاية جوان 1973، حيث أعطى المجلس الوزاري الأوروبي الهيئة الأوروبية توصية للتفاوض من أجل انتساب الجزائر، ليتم عام 1976 التوقيع على أول اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.[1]

المطلب الثاني: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقية التعاون 1976

لقد وقعت الجزائر سنة 1976 اتفاق التعاون مع الاتحاد الأوروبي ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات، كان من أهداف هذا الاتفاق هو ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.[2]

ولقد تم بناء التعاون حول ثلاث جوانب أبرزها الجانب التجاري، بالإضافة إلى بعض جوانب التعاون الاقتصادي والمالي والاجتماعي.

1- التعاون التجاري:

بناءا على المادة 08 من اتفاق التعاون فأن هدفه في المجال التجاري هو تطوير المبادلات بين الأطراف المتعاقدة مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات التنموية لكل منها، لذا فقد منحت الجزائر في إطار هذا الاتفاق الكثير من التفضيلات منها:[3]

- تخفيض الرسوم الجمركية ما بين 20٪إلى 100٪ على بعض المنتجات الزراعية؛
- السماح بدخول المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد الحساسة التي تدخل وفق نظام الحصص كما هو الحال بالنسبة للمنسوجات.

2- التعاون الاقتصادي والمالي والتقني:

لقد قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتضمين التعاون في الاقتصادي والمالي والتقني آلية مالية تتجسد في أربع بروتوكولات مالية وهذا قصد دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية،

---

[1] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية-أفاق ما بعد 2017-** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، صص 157، 158.

[2] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2006، ص 388.

[3] عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 68

وكانت المساعدات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية في إطار البروتوكولات تمول عن طريق مايلي:[1]

- ✓ **الإعانات المالية:**

تتمثل هذه الإعانات في تقديم المبالغ المالية وهي غير قابلة للتسديد، تم منحها للجزائر قصد دعم برامج التعاون العلمي والتكوين المهني وبرامج التنمية الريفية والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- ✓ **قروض خاصة:**

تقدم هذه القروض من طرف المجموعة الأوروبية وتحت إدارة البنك الأوروبي للاستثمار، وهذا وفقا لشروط معينة.

- ✓ **مخصصات البنك الأوروبي للاستثمار:**

كان للبنك الأوروبي للاستثمار دورا هاما في تمويل البروتوكولات من خلال منح قروض طويلة المدى للدول المغاربية بصفة عامة وللدول الجزائرية بصفة خاصة، حيث يتم تسديد هذه القروض في أجل أقصاه عشرين سنة وهذا حتى يتسنى لهذه الدول تأهيل مؤسساتها الاقتصادية القاعدية وتطويرها.

وبموجب هذه المساعدات تحصلت الجزائر على مساهمات مالية في 70 مليون عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار و19 مليون بشروط خاصة، و25 مليون في شكل إعانة.

3- التعاون الاجتماعي:

المحور الاجتماعي لم يدخل حيز التنفيذ، بسبب أن الامتيازات الثنائية المقدمة من طرف بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية للعمال الجزائريين المقيمين لديها، منحت امتيازات أكثر من ذلك، خاصة بالنسبة للجزائريين المقيمين في فرنسا.

جدول رقم (7): مساعدات البروتوكولات المالية الأربع الممنوحة من طرف المجموعة الأوروبية للجزائر 1976-1996(مليون يورو)

[1] فاطمة شواشي، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018، ص ص 23، 24.

البروتوكولات	مساعدات ميزانية المجموعة الأوروبية	قروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)	المجموع
البروتوكول الأول(76-81) 4- المنح 5- قروض خاصة 6- قروض (BEI)	44 25 19	70	114
البروتوكول الأول(81-86) - المنح - قروض خاصة - قروض (BEI)	44 28 16	107	151
البروتوكول الأول(86-91) - المنح - قروض خاصة - قروض (BEI)	70 52 18	280	350
البروتوكول الأول(91-96) - المنح - قروض خاصة - قروض(BEI)	70 52 18	280	350
مجموع البروتوكول - المنح - قروض خاصة - أموال مخاطرة - قروض (BEI)	214 157 35 22	640	854
عنصر التسوية الهيكلية السياسة المتوسطية المتجددة	95		
المجموع	**309**	**640**	**949**

المصدر:ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2013، ص 161.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية التعاون لسنة 1976

1- فيما يخص التبادل التجاري الأوروجزائري:

لقد أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، والتي تنص على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية الجزائرية إلى السوق الأوروبية من دون إلزامها بمبدأ المعاملة بالمثل، علاوة على تضمنها لتفضيلات جمركية فيما تتعلق بالمنتجات الزراعية،وتعد المجموعة الأوربية الشريك التجاري الأول للجزائر خلال كل الفترات، حيث أن 70٪ من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60٪ من وارداتها تأتي من أوروبا، حيث أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري والذي قدر مثلا سنة 1985 ب 4226 مليون (ECU) و3196 مليون (ECU) سنة 1991 و2452 مليون (ECU) سنة 1992، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من المحروقات إلى أوروبا وهذا بالرغم من انخفاض مداخليها بفعل انخفاض سعر البرميل من النفط في الأسواق العامية (سنة 1986)،كما يبينه الهيكلي السلعي للصادرات الجزائرية إلى المجموعة خلال الفترة 1985-1992.

جدول رقم (8): الهيكل السلعي للصادرات السلعية الجزائرية إلى المجموعة الأوروبية خلال الفترة 1985-1992

الوحدة: مليون ايكو (ECU)

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
المنتجات الزراعية والمشروبات والتبغ	29	23	7	7	6	6	6	4
مواد أولية	29	37	32	40	0	0	0	0
منتجات طاقوية	11383	4575	4282	3834	4683	5830	6194	4921
منتجات كيمياوية	82	44	38	29	39	52	50	56

المصدر: سمير ميموني، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع-مع دراسة اتفاقية الجزائر والاتحاد الأوروبي**-مذكرة ماجستير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، 2006، ص 179.

أما على صعيد الواردات الجزائرية من السلع الأوروبية فإن أكثر من 67٪ من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع تجهيز والمنتجات المصنعة تليها المنتجات الزراعية.[1]

فيما يتعلق بالقطاع الزراعي وخاصة تطوير الصادرات من السلع الزراعية نحو الاتحاد الأوروبي، فبالرغم من أن الاتفاق كان يهدف إلى إعادة تنشيط الصادرات الجزائرية بصفة عامة والمنتجات الزراعية بصفة خاصة، إلا أن هيكل الصادرات الجزائرية نحو المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال فترة السبعينات، يبين أن نسبة المنتجات الزراعية تشكل حوالي 2٪ من مجموع الصادرات، أما المنتجات الصناعية فتشكل حوالي 98٪ منها، تستحوذ المحروقات على 95٪ من هذه الصادرات، في حين أن نسبة الصادرات من المنتجات الغذائية والمواد الأولية الأخرى والمواد المحولة على الترتيب 1٪، 1.1٪، 1.2٪فقط، الأمر الذي يدل على عدم فاعلية اتفاق التعاون الاقتصادي الذي أبرم سنة 1976 بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في تطوير وتنمية قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي وتواضع النتائج المحققة خلال تلك العقود.[2]

[1] سمير ميموني،**مرجع سبق ذكره**، 180.

[2] وفاء سلامة، **واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في اطار الشراكة الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016، صص 189، 190.

2- فيما يخص التعاون المالي الأوروجزائري

لقد تضمنت الاتفاقية تقديم إعانات مالية للتنمية Aide au développementبقصد تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث قدر المبلغ الإجمالي الذي استفادت منه الجزائر خلال الفترة 1977-1996 ب 949 مليون ECU منها 309 مليون ECU في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و 640 مليون ECU قروض ممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار،

وفي هذا الإطار تم التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية بين الطرفين لمدة 5 سنوات لكل بروتوكول قابلة للتجديد، كما تم إضافة 95 مليون ECU إلى البروتوكول المالي الرابع، تم تقديمها في إطار ما يعرف "بالسياسة الأورومتوسطية الجديدة" والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج MEDA.[1]

عند تقييم التعاون المالي الأوروجزائري في إطار البروتوكولات المالية الأربعة خلال الفترة نجد أن 75٪ من المبلغ الإجمالي للبروتوكولات الأربعة هي عبارة عن قروض البنك للاستثمار و25٪ تمثل المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوروبية.

وبالرغم من الزيادة الواضحة التي عرفها كل من البرتوكول الثالث والرابع عن سابقيه، إلا أن حجم هذا التعاون يعد جد متواضع مقارنة باحتياجات الجزائر من مساعدات من أجل تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، والأكثر من ذلك أنه لم يسدد لها ما تم تخصيصه (نسبة التسديدات الفعلية) كما هو مبين في الجدول رقم (8)، حيث نلاحظ أن نسبة المدفوعات الفعلية بدأت تنخفض من بروتوكول مالي لآخر في الوقت الذي كانت تزداد فيه حجم المبالغ المخصصة للجزائر ولو كان ذلك بصورة ضئيلة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ النسبة الفعلية لمنح هذه القروض خلال الفترة (1977-1996) سوى 40٪ فقط من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب عدم كفاية هذه المساعدات، وضعف نسب التسديد إلى عوامل من بينها:

- تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة؛
- افتقاد البروتوكولات المالية إلى المساواة في التعامل فهي تفضل بلدان على بلدان أخرى؛
- ثقل الإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوروبية.

[1] غنية العيد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 33.

كما يمكن توضيح توزيع المساعدات المالية الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة حسب مختلف القطاعات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(9): القطاعات الممولة في الجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة (1976-1996)

القطاعات	البنية التحتية(الهياكل القاعدية)	الطاقة	الزراعة والصيد البحري	الري والمياه	التجارة والصناعة	التكوين والتعليم	التعاون في المجال العلمي	التعديل الهيكلي
نسبة المبالغ المالية الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الأربعة	٪60	٪7	٪9	٪11	٪4	٪2	٪5	٪2

المصدر:أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 150.

من خلال الجدول يتضح لنا أن توزيع المساعدات المالية الأربعة على مختلف القطاعات في الجزائر كان موجه إلى الهياكل القاعدية بنسبة 60٪ والتي تهدف إلى تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، في حين المساعدات الموجه للقطاعات الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية كانت ضئيلة خاصة بالنسبة للصناعة والتجارة، وهو لا يمثل تعاون اقتصادي فعال بالمعنى الحقيقي.

المبحث الثاني: مؤتمر برشلونة ومسار العلاقات الجزائرية الأوروبية.

مرت العلاقات الأوروبية الجزائرية بعدة مراحل في فترة تطورها، فبعد اتفاق التعاون المبرم سنة 1976، لينظم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي والمالي بين الجانبين، وبالنظر للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر تمت ترقية هذه العلاقات من التعاون إلى مفهوم جديد في العلاقات الدولية تمثل في اتفاق شراكة، وذلك بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول: دوافع عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية، أما المطلب الثاني فتناولنا: أهداف اتفاقية الشراكة.

المطلب الأول: دوافع عقد الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1- خلفية اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط، هذا الاتحاد الأوروبي الذي يعد أحد المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52٪، والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5٪.[1]

والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة، وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا وراءها أوروبا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر، ولكن أيضا في المغرب العربي وإفريقيا، وبالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي ظاهرة البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور

[1] عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو –متوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر، ص ص53، 54.

الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، الزراعية والصناعية والخدمية، كلها كانت وراء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

2- دوافع الاتحاد الأوروبي في عقد اتفاقية الشراكة: تتمثل أهم مبررات ودوافع إقامة الاتحاد الأوروبي لاتفاقية شراكة بين الشركاء الجنوبيين لدوافع سياسية وأمنية واقتصادية نوجزها فيما يلي:

2-1- الدوافع السياسية والأمنية: وتتمثل فيما يلي:[2]

- الأمن الأوروبي والاستقرار الاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي اللذان تهددهما حركة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا؛
- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 الذي قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية والإستراتيجية رأسا على عقب، حيث بادرت العديد من بلدان وسط وشرق أوروبا الانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن العلاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا؛
- وعي أوروبا بأن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، كالهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم وتقديم الدعم المالي لهم من أجل تنمية بلدانهم؛
- أمن أوروبا واستقرارها هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة؛
- انهيار الاتحاد السوفياتي وتفرد أمريكا بقيادة العالم وزيادة تواجدها في المنطقة العربية سيمكنها ذلك من الاستحواذ والهيمنة على منابع النفط فيها، وسيطرتها على حوض المتوسط الذي يعتبر مجال حيوي للاتحاد الأوروبي؛

2-2- الدوافع الاقتصادية: تتمثل الأسباب الاقتصادية التي دفعت الاتحاد الأوروبي بعقد اتفاقية شراكة مع جنوب المتوسط فيما يلي:[3]

- حوض البحر الأبيض المتوسط غني بالمواد الطبيعية التي تحتاجها أوروبا فهي متقاربة لثلاث قارات حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الأوروبي لما تتمتع به من ايجابية القرب الجغرافي؛
- دعم الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي في دول المنطقة في إطار عمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وفي إطار تنافس مع بلدان صناعية أخرى في المنطقة؛

---

[1] http : //www .startimes.com. consulté le 14/03/2018 a 15:53 pm.

[2] ياسين بوضياف، **انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017، ص 207.

[3] **نفس المرجع السابق** ، ص ص 207، 208.

- رغبة الاتحاد الأوروبي في توزيع سوقه لصالح صادراته، ودعم مراكز الاتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الاقتصادية، والرغبة في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى من قبل جنوب المتوسط وشرقه، وتجنبا لضياع أمنه الاقتصادي؛
- التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية والتي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما يثير مخاوف الاتحاد الأوروبي ويهدد مصالحها وأمنها من جهة واستقرار المنطقة ككل من جهة أخرى؛
- تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات والتي أثارت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة في أوروبا؛
- سعي الاتحاد الأوروبي من الهيمنة الأمريكية ومحاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية ورغبة منها بروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العامي الجديد؛
- رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية خاصة في مجال النفط والغاز بحكم القرب الجغرافي من جهة وعلاقات التبعية وولاء شبه تام ناجم عن الفترة الاستعمارية؛
- تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي واللغوي في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، وتنظيم ملتقيات ومنتديات علمية وثقافية للتقارب بين الضفتين بما يخدم مصالح أوروبا بالدرجة الأولى.

3- دوافع جزائر في عقد اتفاقية الشراكة:

هناك عدة دوافع من إقامة مشروع الشراكة الأوروبية الجزائرية من قبل الجزائر يمكن إجمالها من خلال العناصر التالية:[1]

- أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كثيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية؛
- يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة بإضافة إلى التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات وخلق تعاون اقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات؛

[1] نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014، ص 286.

- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، تأخر في التنمية، غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية.

ومن بين العوارض التي تعترض الجزائر وتزيد بين صعوبة التعجيل بتهيئة ظروف وفرص الشراكة مع الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط نذكر ما يلي:

- على الجزائر بدل المزيد من الجهود وبصفة متميزة لمدة تزيد عن 8 سنوات حتى آفاق 2010 للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الاتحاد وأمريكا؛
- ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.

مما سبق يمكننا القول بأن نجاح الشراكة يعتمد أولا وقبل كل شيء على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية

1- مفهوم الشراكة

تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بتفسيرها وفيما يلي عرض لأبرزها:

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة الشراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الثمانينات، كما يمكن اعتبار بداية هذه المرحلة مع مؤتمر برشلونة في نوفمبر سنة 1995 وذلك بمشاركة 27 دولة، حيث تم فيه وضع الخطوات الأولى لإنشاء نظام إقليمي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي جديد لحد الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة أورو-

مغاربية في 2010، والتي تعمل على إزالة جميع القيود المفروضة على حرية تنقل المنتجات الصناعية والزراعية وتنقل رؤوس الأموال.[1]

كما يمكن القول أن الشراكة هي شكل من أشكال التعاون والتقارب بين المؤسسات والدول باختلاف جنسياتها، قصد القيام بمشروع معين بحيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.[2]

أيضا "الشراكة هي العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات ومساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة".[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كل منها في رأسمال (الملكية) وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية.[4]

2- المفاوضات الأوروجزائرية لعقد اتفاقية الشراكة

مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بعدة أحداث تمكن من خلالها الطرفان إلى التوصل إلى حل يرضي كلاهما والتوقيع على اتفاقية الشراكة.

2-1- المرحلة الأولية:

خاضت الجزائر والاتحاد الأوروبي أول جولة لاتفاق الشراكة يومي 4 و5 مارس 1997 ببروكسل، في ظل تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بسبب الخطوط العريضة للجوانب السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والثقافية والإنسانية التي يفرضها حجم الجالية الجزائرية الكبير الموجود في أوروبا.

---

[1] مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو-مغاربية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص 47.

[2] تلجونشميسة، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2006، ص 12.

[3] فاطمة رقايقية، **الشراكة الأورو-متوسطية رهانات ،حصليية وأفاق-التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**-الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 09.

[4] محمد بن عزوز، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001، ص 11.

كشفت هذه الجولة عن وجود فوارق كبيرة في المواقف من بعض القضايا ففي حين تم التوصل على مستوى الخبراء إلى اتفاق حول أهداف ومبادئ الحوار الأساسي من خلال الإعلان عن تطابق وجهات النظر فيما يخص مسائل حقوق الإنسان وضمان الأمن والاستقرار، لم يخف الطرف الجزائري انشغاله لعدم ورود أحكام في مجال مكافحة الإرهاب، كما علقت في نهاية هذه الجولة عقبات تتعلق بمسألة فتح الحدود أمام تدفق السلع الأوروبية وإزالة التعريفات الجمركية وهي مسائل لا تراها الجزائر ممكنة قبل أن تتمكن هي أولا من تدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها.[1]

2-2- الانطلاقة الرسمية للمفاوضات 1997-2001:

انطلقت المفاوضات الجزائرية الأوروبية رسميا يومي 4 و5 مارس 1997 بين وفدي خبراء الطرفين، وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، و27 و28 ماي على التوالي، وقد كان هناك تباين كبير في مواقف وتصورات الطرفين بخصوص الخطوط العريضة للجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتمثلت مطالب الجزائر المعلنة فيما يلي:[2]

- الانفتاح الاقتصادي التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري؛
- توسيع التعاون من الطرف الأوروبي حتى لا ينحصر في الجانب التجاري فقط وبالتالي ضمان الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، وخاصة مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، وساندت مبدأ المراجعة كل 03 أو 05 سنوات بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري،
- أما فيما يتعلق بالجانب الزراعي فلم تكن مناقشته بالشكل المرضي بالنسبة للطرف الجزائري، في الوقت الذي يبقى فيه الاتحاد الأوروبي محافظا على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص المنتجات المتوسطية النامية حتى وإن أخذ هذا الإجراء طابع الوقتية، كما يمنح اتفاق الشراكة فترة 05 سنوات بالنسبة للمرحلة الانتقالية كامتياز من أجل تثبيت قائمة المنتجات التي مثلت موضوع التفاوض، وبما أنه لا يوجد حصة تصديرية للتفاوض في مقابل الحصص التصديرية الأوروبية المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي فقد رفضت هذه القائمة، ويعود رفض الجزائر للإلغاء التام للحماية على القطاع الصناعي بالجزائر وهو الأمر الضروري قبل إلغاء الحواجز الجمركية مما يتطلب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في الزراعة، نظرا لأن نقص قائمة حصص الصادرات الأوروبية تزامن مع مطلب تأهيل الصناعة الجزائرية، وهو ما تم مناقشته في آخر اجتماع في بروكسل سنة 1997.

---

[1] جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 138، 139.

[2] وفاء سلامة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 195، 196.

توقفت المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998، إلا أنه وبعد تعليق دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية، حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في 21 أفريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل أين يتواجد المقر الرئيسي للاتحاد، وبعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تحظى المفاوضون عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتي مكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص ضمن إطار المفاوضات.[1]

2-3- المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية:

بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأولى في يوم 19 ديسمبر 2001، وقد تضمن هذا الاتفاق مجموعة من العناصر الأساسية تتمثل في الحوار السياسي والاقتصادي المستمر، إقامة منطقة للتبادل الحر مرحليا حسب أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حرية تنقل رؤوس الأموال والخدمات وتطبيق قواعد المنافسة المطبقة بالاتحاد الأوروبي، تعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، تقوية التعاون الاقتصادي، إقامة تعاون ثقافي واجتماعي، التعاون المالي، إقامة مجلس شراكة ولجنة الشراكة تتميز بسلطة القرار، وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة (Valence) باسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورومتوسطية الخامسة، وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية.[2]

3- محتوى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

يدخل اتفاق الشراكة الأوروجزائري في إطار تعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الطرفين من أجل الوصول إلى الجو الملائم لآفاق العلاقات الاقتصادية بينهما وكذا التجارية ومجالات الاستثمار المتعددة.

ويتضمن مشروع الشراكة مع الجزائر 110 مادة، مقسمة إلى تسعة أبواب، حيث خصص كل باب لدراسة محور معين، وتشمل هذه الأبواب ما يلي:

1- الباب الأول: الحوار السياسي والتعاون الاجتماعي الأمني:

[1] منير نوري ، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 868.

[2] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية-دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص ص 170، 171.

إن اتفاق الشراكة نص في هذا المجال على كل المواضيع المتعلقة بالمصالح المشتركة فيما يخص المسائل السياسية والأمنية، كما تضمن الاتفاق على بند خاص بالعدالة والداخلية وتأسيس مجلس للشراكة وكذا احترام رعايا كل طرف على أراضي الطرف الآخر من خلال ما جاءت به المادة 82 من الاتفاق، وكل الأمور التي تتعلق بالتأشيرة وحرية تنقل الأشخاص والمعالجة السريعة لإجراءات وتسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالمجموعة الأوروبية والتركيز على محاربة الهجرة السرية وهذا ما تنص عليه المادتين 83-84 من الاتفاق، كما تضمنت المادة 86 كيفية الوقاية ومحاربة الجريمة المنظمة والأمر يتعلق بالتجارة غير المشروعة للمواد الممنوعة أو التي تعرضتللقرصنة أو المبادلات والمعاملات غير الشرعية، وتضمنت المادة 87 مكافحة ومحاربة تبيض الأموال، وهذا نظرا لما ينطوي عليه من أمور خطيرة تمس حتى الأمن والسلم، والتعاون في هذا المجال يشكل كل ما تتطلبه هذه العملية من دعم إداري وتقني وتبادل المعلومات، وكذا ضرورة محاربة العنصرية وكره الأجانب واللجوء إلى الإجراءات القانونية إذا اقتضى الأمر وهذا ما تضمنته المادة 80 من الاتفاق، ولعل أهم مادة تم التركيز عليها والتي ظل الطرف الجزائري يلح عليها منذ 1995 هي ضرورة إدراج نقطة مكافحة الإرهاب والتي خصص لها بند خاص في إطار الاتفاقية.[1]

2- الباب الثاني: التنقل الحر للسلع:

يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، وذلك بإقامة منطقة حرة للتبادل (ZLE)، وهذا خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة(المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال تبادل المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:[2]

- عدم فرض قيود كمية جديدة على الواردات واتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين؛
- إلغاء القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة على المبادلات؛
- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول منتوجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شأنها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

3- الباب الثالث: تجارة الخدمات:

[1] شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص 121.

[2] سمينة عزيزة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص 153.

يتعلق هذا الباب بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بأحكام تحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية"، فيما يخص الحضور التجاري للشركات وأداء الخدمات العابرة للحدود، مع احتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة بفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.[1]

4- الباب الرابع: المدفوعات، رؤوس الأموال، المنافسة، وغيرها من الترتيبات الاقتصادية:

تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر، وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الإجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.[2]

5- الباب الخامس: التعاون الاقتصادي:

التزام الطرفان على تقوية التعاون الاقتصادي الذي يخدم المصلحة المشركة وهذا في إطار الشراكة المنصوص عليها في الاتفاقية، ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الاتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات والاتحاد الأوروبي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:[3]

- دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني)؛
- تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية)؛
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث؛

---

[1] محمد لحسن علاوي، عبد الحميد بوخاري، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، دراسات-مجلة دولية علمية محكمة، العدد28، 2017، ص 11.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص 37.

[3] نذير بطاطاش، **التعاون الأوروبي-الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة ماجستير منشورة، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة، معهد الحقوق، 210، ص ص 35، 36.

- التعاون في مجال البحث والتكنولوجي، التربية، التعليم والتكوين؛
- تشجيع الابتكار التكنولوجي، تحويل التكنولوجيا الجديدة، والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي، وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني؛
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية، واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63)؛
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية–الغذائية؛
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.

6–الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي (من المادة 67–إلى المادة 78):

يعترف الطرفان بأهمية التطور الاجتماعي والذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولوية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية، وتم التطرق هنا إلى:[1]

- أحكام تتعلق بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم وكذا الأشخاص الذين يعولونهم؛
- الهجرة غير الشرعية، وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البلد المضيف؛
- ترقية دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي، ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة؛
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة؛
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل القاعدية، وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين، لاسيما في المناطق المحرومة.

في مجال الثقافة والتربية يهدف الاتفاق إلى:[2]

- ترقية التبادل والتعاون التجاري، الذي يغطي عدة ميادين أهمها: تنظيم تظاهرات ثقافية، حفظ وترميم النصب والمواقع التاريخية والثقافية، الترجمة الأدبية، تكوين الأشخاص العاملين في ميدان الثقافة، تشجيع التعاون في ميدان السمعي البصري؛

[1] جمال بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 146، 147.
[2] **نفس المرجع السابق**، ص 147.

- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين من خلال: تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

7- الباب السابع: التعاون المالي (79-81):

تترجمها المواد من 79 إلى 81 الذي يقوم على ما يلي:[1]

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية؛
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية؛
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل؛
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد؛
- مرافقة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

8- الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية (82-91):

يمنح الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، يشمل هذا الأمر تعزيز دولة القانون وكذا أيضا الحرص على احترام حقوق مواطني كلا الطرفين بدون أي تمييز على إقليم الطرف الآخر.[2]

الباب التاسع: الأحكام المؤسساتية العامة والختامية (92-110):

ويرمي إلى إحداث مجلس للشراكة يشرف على فحص المشاكل الهامة المطروحة في إطار الاتفاق وكذا كل المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وإنشاء لجنة الشراكة التي ستكلف بتسيير الاتفاق في حدود الكفاءات المخصصة أو المخولة لمجلس الشراكة وفق النصوص (92-110).[3]

المطلب الثالث: أهداف اتفاقية الشراكة

إن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بناء على جملة من الأهداف تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها والتي تتمثل فيما يلي:

---

[1] بوشنافة الصادق ، **تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، 2017، ص 24.

[2] نادية بلورغي،**مرجع سبق ذكره**، ص 193.

[3] محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر)**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011، ص 78.

1- إنشاء منطقة للتبادل الحر:

تطرق الباب الثاني من الاتفاق لمسألة تحرير حركة تنقل السلع في الفضاء المتكون من الأقاليم الجمركية للطرفين، بمعنى أن الجزائر مطالبة بالالتزام بمتطلبات النظام التجاري الدولي الجديد وذلك في أجل أقصاه 12 سنة تتخللها مرحلة انتقالية يبدأ حسابها من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ مع منح سنتين تأجيل على غرار الدول المغاربية الأخرى.[1]

تتمثل القاعدة الأساسية لهذا النظام في حرية تنقل السلع في أسواق الدول الأعضاء دون أي حاجز أو تمييز، فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية لمنتجاتها وفق اتفاق 1976، ستفتح أبوابها الآن لاستقبال منتجات أحسن جودة وبأقل تكلفة وأقل سعرا، هذا الأمر من شأنه أن يضع المؤسسة الوطنية أمام منافسة حادة لم تتعود عليها ورهان صعب يتحتم عليها كسبه، لذلك فإن إقبال الجزائر على إبرام هذا الاتفاق تطلب منها شجاعة وإرادة قوية فهو يحمل مجازفة تهدد اقتصادها الناشئ وتوازنها الاجتماعي الجاري تدعيمه، كما ستحظى المنتجات الجزائرية بفرصة النفاد إلى الأسواق الأوروبية في ظل هذه المنطقة خاصة الغاز الطبيعي، فلقد أعدى الاتحاد الأوروبي إستراتيجيةطاقوية تعترف بالدور الاستراتيجي والمتنامي للجزائر في هذا المجال وحث على إقامة شراكة إستراتيجية تهدف إلى ضمان أمن وانتظام تمويل أوروبا بالغاز الطبيعي المميع.[2]

2- تدعيم آليات التعاون والجوار الثنائي في المجال الاقتصادي:

لقد أكدت الأطراف المتعاقدة بموجب الباب الخامس من اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري بأن التعاون سيهدف بالأساس إلى دعم الجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي يبقى يندرج ضمن الأهداف المكرسة في إعلان برشلونة، فهذا التعاون سيرتكز بشكل خاص على الميادين والأنشطة الخاضعة لضغوطات ومصاعب داخلية التي تتأتى مباشرة من مسلسل تحرير مجمل الاقتصاد الجزائري، وعلى الخصوص تحرير المبادلات بين الأطراف، كما سيتناول هذا التعاون العمل على تسهيل التقارب بين اقتصاديات الأطراف لاسيما في الميادين التي من شأنها تحقيق النمو وتخلق فرص للتشغيل مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن البيئي، فيما أجاز الاتفاق للطرفين من ناحية أخرى إمكانية تحديد معا لميادين أخرى للتعاون الاقتصادي باتفاق مشترك.[3]

---

[1] ليلي أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،كلية الحقوق، 2011، ص 70.

[2] **نفس المرجع السابق** ،ص ص70، 71.

[3] فؤاد حطاب، **عقد الشراكة الأوروبي الجزائري-دراسة تحليلية**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2006، ص 70.

إن اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري يسعى من خلال أحكامه المرتبطة بالتعاون في المجال الاقتصادي، إلى تحقيق نوع من التقارب ما بين تشريعات الأطراف، فلقد أصبحت مسألة إزالة الفارق الموجود مابين الأنظمة القانونية للأطراف المتعاقدة، ضمن العناصر الأساسية للتعاون في إطار اتفاق الشراكة، ذلك أن حرية تنقل المنتجات لن يكون لها أي معنى إذا لم يوجد على سبيل الاحتياط قواعد مشتركة تحدد مثلا نوعية المنتجات وكيفية تطبيق استثناءات مبدأ حرية تنقل السلع، لهذا فمن الضروري تحقيق مناغمة (Harmonisation) الداعم القانوني للتعاون بشكل يسمح إلى جانب تجسيد حرية التبادل تشجيع حرية الإنتاج.[1]

3- تفعيل التعاون الثنائي في المسائل المالية والاجتماعية:

قصد الإسهام بصفة كاملة لتحقيق أهداف الاتفاق، شدد الطرفان حرصهما من جهة على المضي قدما نحو تعزيز التعاون المالي الثنائي ومن جهة أخرى تفعيل الحوار في المسائل الاجتماعية والثقافية إلى جانب الاهتمام بقضايا التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية.

3-1-تعزيز التعاون المالي:

أصبح التعاون المالي منذ ندوة برشلونة يرتكز على برنامج جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم والبلدان المتوسطية، وهذا البرنامج أطلقت عليه تسمية برنامج (MEDA) الذي تندرج قروضه ضمن النفقات غير الإجبارية في إطار الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تبني مبدأ الإلغاء في الميزانية،ومن الناحية العملية تقوم الجزائر بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية بإعداد برنامج توجيهي يحدد الأولويات في تطبيق التعاون المالي سواء في المجال الاقتصادي أو المجال الاجتماعي، وسمي بالبرنامج الوطني الاستدلالي الذي يمتد من 2007 إلى غاية 2011 ويسمح للطرف الجزائري باستهلاك القروض الممنوحة في ظل برنامج ميدا من خلال وضع ميزانية شاملة بدلا من تخصيص ميزانية لكل مشروع، وفي هذا الصدد صرح وزير الشؤون الخارجية الجزائري أنه يتعين على الجزائر أن تعمل على تطوير كل الإجراءات اللازمة لتحسين مسعى هذا البرنامج الشامل في الميدان والحصول على النتائج المرجوة منه، لأن إجراءات استعمال هذه الاعتمادات المالية هي إجراءات جزائرية.[2]

3-2- الاهتمام بالتعاون في الميدان الاجتماعي، العدالة والشؤون الداخلية:

إن أهم ما يميز اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري، اهتمامه بالبعد الاجتماعي والقضايا الداخلية.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص ص70، 71.

[2] ليلي أوشن، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 73، 74.

3-2-1- تفعيل التعاون والحوار في المسائل الاجتماعية والثقافية:

لقد احتوى الاتفاق على أحكام هامة لصالح العمال المهاجرين الذين يمارسون نشاط مهني مؤجر بصفة مؤقتة، حيث أكد على "مبدأ عدم التمييز" بين العمال الجزائريين والأوروبيون فيما يخص شروط العمل، التعويضات والتسريحات، وكذا في مجال التأمين الاجتماعي والذي من شأنه أن يمكن أفراد أسرهم المقيمون داخل إقليم أحد الأطراف الاستفادة من الخدمات العائلية، ومن ناحية أخرى يسعى أطراف الاتفاق إلى تكريس التعاون في مجال الوقاية ومكافحة الهجرة السرية، ونظرا لتنامي ظاهرتي الإرهاب والجريمة الدولية واتي تشكل تهديدا لمجالات تطبيق أغراض الشراكة والاستقرار في المنطقة فإن الأطراف المتعاقدة أكدت حرصها على تفعيل التعاون في مسائل العدالة والشؤون الداخلية.[1]

3-2-2- إرساء التعاون في ميدان العدالة والشؤون الاجتماعية:

يتميز اتفاق الشراكة الأوروبي الجزائري عن باقي اتفاقات الشراكة الأوروبية المتوسطية، تخصيصه في الباب الثامن، التعاون في الميادين القضائية والشؤون الداخلية، ولقد ساهم في هذا الانجاز حصول المجموعة الأوروبية بموجب المادة 24 من معاهدة أمستردام على صلاحية إجراء مفاوضات في هذه الميادين مع دول أخرى، وتم تجسيد ذلك منذ اعتماد مجلس الاتحاد الأوروبي "الإستراتيجية المشتركة تجاه منطقة المتوسط"، ولقد أكد اتفاق الشراكة على حرص الجزائر والمجموعة الأوروبية على تفعيل التعاون في مجال مكافحة والوقاية من الجريمة الدولية المنظمة لاسيما تلك المتعلقة بالمتاجرة بالأفراد والمواد المحظورة والممتلكات الثقافية...، مع العمل على محاربة عمليات تبيض الأموال من خلال التعاون من أجل منع استعمال نظاميهما الماليين لتبيض رؤوس الأموال الناتجة عن النشاطات الإجرامية، هذا إلى جانب تكريس التعاون قصد الوقاية وردع العمليات الإرهابية، من خلال التنفيذ الكامل لقرار 1373 لمجلس الأمن والقرارات الأخرى ذات الصلة من جهة، ومن جهة ثانية مراعاة الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها الأطراف المتعاقدة مع احترام تشريعاتهم وتنظيماتهم.[2]

---

[1] فؤاد حطاب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 96، 97.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 99، 100.

خلاصة

تميزت العلاقات الجزائرية الأوروبية في إطار اتفاقيات التعاون المبرم سنة 1976 بطابع خاص، غير أن نتائج هذا الاتفاق كانت محدودة، حيث لم تستفد الجزائر من زيادة صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يدل على عدم فاعلية هذا الاتفاق في تطوير وتنمية قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي، كما أن المساعدات المالية الموزعة على مختلف القطاعات في الجزائر، كانت موجهة إلى الهياكل القاعدية بنسبة 60٪، وبالتالي فهو لا يمثل تعاون اقتصادي فعال بالمعنى الحقيقي.

مع منتصف تسعينات القرن العشرين بدأ البحث عن صيغة جديدة للتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، فرضته العلاقات الدولية بعد إعلان برشلونة 1995، الذي أشير فيه إلى أهمية التعاون الإقليمي المتوسطي الأطراف ، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة سنة 2002 بعد بسلسة من المفاوضات، وهذا بهدف تعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الطرفين، وصولا إلى إنشاء منطقة حرة للتبادل.

كما أن لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية انعكاسات عديدة على الاقتصاد الجزائري سواء ايجابية أو سلبية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: انعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري وآفاق العلاقات الأورو جزائرية

- المبحث الأول: انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري
- المبحث الثاني: بدائل تعزيز الشراكة

تمهيد

انطلاقا من أهمية المتوسط بصفة عامة ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، عمل الاتحاد الأوروبي على تطوير سياسات التعاون بين ضفتي المتوسط، أين شهدت نموا تصاعديا تحت مسميات مختلفة من الشراكة الأورومتوسطية، إلى سياسة الجوار الأوروبية وصولا إلى الاتحاد من أجل المتوسط بهدف إنشاء منطقة للسلام والازدهار والأمن وتحرير التجارة.

حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تهدف إلى تقريب الاتحاد الأوروبي من جيرانه لفائدة الجانبين مع الحفاظ على مصالحهم، وقد تم إطلاقها سنة 2004 لمساعدة الاتحاد الأوروبي على دعم الاستقرار والأمن والرفاه في جواره القريب، كما تنظم السياسة الأوروبية للجوار علاقات الاتحاد الأوروبي مع 16 بلدا في المنطقتين الجنوبية والشرقية المحاذيتين له بما فيها الجزائر.

كما أن الاتحاد قد مر بمراحل متعاقبة، كل مرحلة ساهمت في صقل جوهره النهائي وكذا تحرير محتواه، وحتى في تقرير التسميات التي تصطلح عليه، إذ تغيرت تسميته من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط، هذا الأمرالذي يدل على مراحل الشد والجذب التي ميزت المشروع منذ طرح تصوره لأول مرة إلى الإعلان عنه رسميا بالعاصمة الفرنسية باريس.

وبصدد التعرف أكثر على مختلف النقاط المتعلقة بآفاق العلاقات الأوروجزائرية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: بدائل تعزيز الشراكة.

المبحث الأول: انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

يحمل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في ثناياه آثارا ايجابية تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وأخرى تنعكس بصورة سلبية على الاقتصاد الوطني، رغم أن المطلع على اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتفاءل من أنها ستكون مفتاحا لجلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، و جعل المبادلات التجارية والاقتصادية ترتفع أكثر، مما يعني انفتاح الاقتصاد الجزائري و اندماجه في الاقتصاد العالمي، وبصدد التعرف أكثر على انعكاسات الشراكة على الاقتصاد الوطني قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث تناولنا في المطلب الأول: انعكاسات الشراكة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وفي الطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية للشراكة، والمطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للشراكة.

المطلب الأول: انعكاسات الشراكة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

1- انعكاسات الشراكة على القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية سوف يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا بـ:[1]

- مدى قدرة القطاع على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة؛
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية والداخلية، وبالنظر إلى وضعية الحالة الصناعية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدرتها التنافسية.

إن تناقض المزايا التفاضلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي قبل إبرام عقد الشراكة كان من شأنه إحداث آثار سلبية عليها خاصة بما يتعلق بمقدرتها على مواجهة المنتجات الأكثر تنافسية، أما فيما يتعلق بفتح الاتحاد الأوروبي لأسواق جديدة حرة بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية يقابلها منتجات صناعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي، بدورها ستدخل إلى أسواق جزائرية معفاة من الرسوم، وبذلك تحدث ضغطا تنافسيا جديدا على الصناعة المحلية، وفي الوقت ذاته ستتنافس الجزائر وبقية الشركاء المتوسطيين من جهة، والدول المصنعة الجديدة من جهة أخرى على أسواق الاتحاد الأوروبي واستثماراته المباشرة، ومن المحتمل

[1] فيروز سلطاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 181.

أن يسبب التوسيع انقلابا في موازين هذه المنافسة لمصلحة أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، بسبب التزامهم بإصلاحات السوق، وتوفر البنية التحتية القوية، والمستوى المتقدم في التصنيع والتعليم، والعمالة الماهرة والرخيصة، هذا ما تم ملاحظته بخصوص دول شرق ووسط أوروبا التي كانت سابقا تتبع النظام الاشتراكي، ومع وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، مثل قواعد المنشأة والتشدد في تطبيقها تصل نسبة القيمة المضافة المحلية المطلوبة في بعض السلع إلى 80٪ وهذا من الصعب جدا تحقيقه في الجزائر، إضافة إلى معايير الصحة والسلامة المهنية، وحماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستخدمها الدول الأوروبية.[1]

رغم تلك السلبيات السابقة إلا أنه توجد **ايجابيات** محققة من اتفاقية الشراكة.

الآثار الايجابية:

إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الايجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية، التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني، خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية، وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات؛
- الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر، وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الأداء الصناعية؛
- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية؛
- جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوروبي؛
- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوروبية المفتوحة، التي تتميز بحجم يصل إلى 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي؛

[1] مراد خروبي، **الشراكة الأورومتوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية–دراسة حالة الجزائر**–أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص ص 233، 234.

[2] جمال بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 163، 164.

- الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما يلزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع؛
- العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية؛
- مبدأ حماية المنتوج الوطني: إذ أن اتفاق الشراكة يعطي الجزائر إمكانية التدخل لحماية القطاعات الصناعية التي تواجه صعوبات كبيرة، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات استثنائية في شكل استرجاع أو زيادة الحقوق الجمركية لفترة محدودة.

2- الانعكاسات المترتبة على القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا هاما ورافدا أساسيا لتحقيق التنمية في الجزائر خاصة وأنها تزخر بمساحات وأراضي شاسعة صالحة للاستغلال الفلاحي، إلا أنه لحد الساعة لا زال يعاني هذا القطاع من التهميش والإهمال لاسيما في مخططات التنمية، بحيث يتجلى من الناحية الواقعية بـ:[1]

- ضعف المردودية؛
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم لهذا القطاع؛
- انعدام الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات؛
- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها.

كما أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ضعيفة جدا كما هو موضح في الجدول رقم (10) حيث بلغت في أحسن الأحوال 4.28٪ عام 2006 أي بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ بسنة، نتيجة ضعف الإنتاج الزراعي الداخلي وكثرة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي يعتمدها الاتحاد الأوروبي من جهة ومن جهة ثانية اعتماد الدولة الجزائرية بصفة كبيرة على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي والتي يتم تمويلها انطلاقا من مداخيل المحروقات أي أن القطاع الزراعي عوض أي يكون مصدر للتنمية أصبح عبئ على الاقتصاد الوطني، و الجدول التالي يبين نسبة التغطية الضعيفة للصادرات الزراعية الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي للواردات الزراعية الآتية من هذا الأخير:

[1] فاطمة شواشي، **مرجع سبق ذكره**، ص 227.

جدول رقم (10): نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة 2002-2014

البيان	الصادرات	الواردات	نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية
2002	0.032	1.30	٪2.46
2003	0.040	1.04	٪3.84
2004	0.041	1.19	٪3.44
2005	0.051	1.22	٪4.18
2006	0.054	1.26	٪4.28
2007	0.048	1.49	٪3.22
2008	0.047	2.28	٪2.06
2009	0.035	1.77	٪1.97
2010	0.033	2.01	٪1.64
2011	0.117	3.14	٪3.72
2012	0.070	2.83	٪2.47
2013	0.103	3.19	٪3.22
2014	0.084	3.59	٪2.33

المصدر:سعد الله عمار، كمال روابنية، **اثر اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية-حالة الجزائر**-مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2016، ص 445.

لذا يتوجب على الجزائر تحديد سياسة أو برنامج لتطوير هذا القطاع، والذي يجب أن يأخذ في الحسبان الاعتبار التالية:[1]

- تحديث أنظمة الإنتاج الزراعي؛
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال ومستوى التأهيل المهني؛
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية (الأراضي، المشاتل، المخازن ...)، وإعادة النظر في تنظيم عقود الملكية، وهذا من خلال حل مشكل العقار الفلاحي، الذي ما زال يمثل إحدى أكبر المشكلات التي يعاني منها القطاع.

3-انعكاس منطقة التبادل الحر على التجارة الخارجية الجزائرية:

من الطبيعي أن تتأثر العلاقات التجارية بين الطرفين بعد اتفاق الشراكة الأورومتوسطية وبعد تبني دول الاتحاد الأوروبي للعملة الموحدة "اليورو"، حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث من

[1]غنية العيد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 48.

الجانب التجاري فإن أكثر من 60٪ من الواردات صادرة من المجموعة الأوروبية بينما تقدر الصادرات الجزائرية الموجهة للمجموعة بنسبة 62٪ من مبيعاتها إلى الخارج، حيث نوضح أهم موردي ومصدري الجزائر من خلال الجداول التالية:

جدول رقم(11): أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع
الاتحاد الأوروبي	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704	24616	26333	28582	29494	218994
منطقة التعاون والتنمية (دون الدول الأوروبية)	3071	3506	3738	5363	7245	6435	6519	6219	6160	6958	8443	63657
باقي الدول الأوروبية	1097	1058	777	715	659	728	388	579	1652	1213	886	9752
أمريكا الجنوبية	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380	3931	3590	3468	3796	26578
آسيا(دون الدول العربية)	1952	2506	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10596	12576	76184
دول المحيط	56	31	–	–	–	2	–	–	–	–	26	115
الدول العربية (دون المغرب العربي)	525	387	493	621	705	1089	1262	1760	1555	2416	1958	12771

دول المغرب العربي	169	217	235	284	395	748	544	691	807	1023	711	5824
باقي الدول الإقليمية	175	148	148	231	395	350	396	578	741	596	440	4198

المصدر: شهرة عديسة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص 92.

ويمكن ترجمة هذا الجدول في الرسم البياني التالي:

شكل رقم(4): أهم موردي الجزائر خلال الفترة 2004-2014

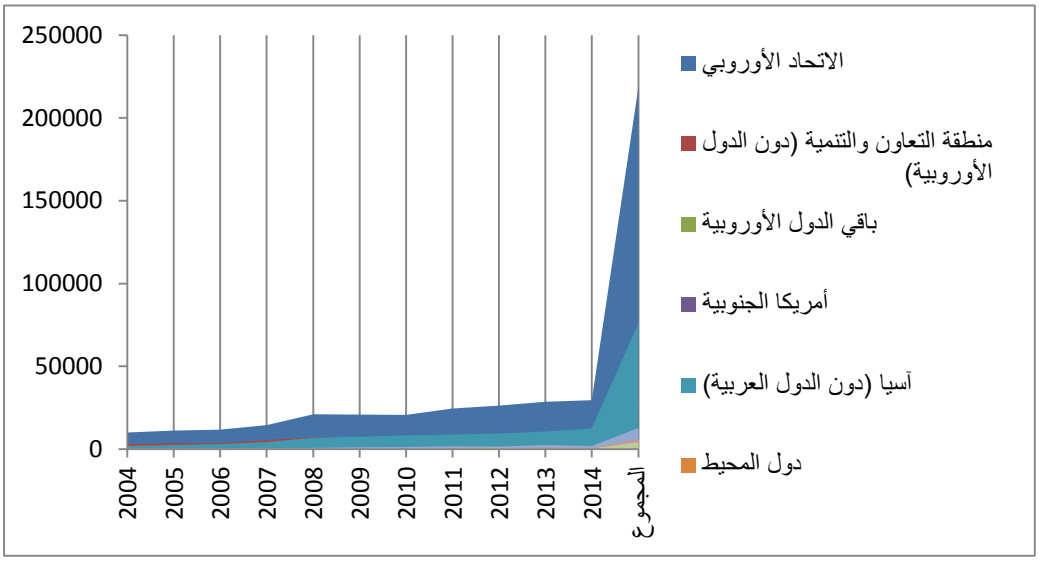

المصدر:من إعداد الطالب استنادا لمعطيات الجدول أعلاه.

جدول رقم(12): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2014

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009	37307	39797	42773	40520
منظمة التعاون والتنمية(دو ن الدول الأوروبية)	11054	14963	20546	25387	28614	15326	20278	24059	20029	12202	10482
باقي الدول الأوروبية	91	15	7	7	10	7	10	102	36	51	49
أمريكا الجنوبية	1902	3124	2398	2596	2875	1841	2620	4270	4228	2965	3005
آسيا (دون الدول العربية)	686	1218	1792	4004	3765	3320	4082	5168	4683	4241	4851
دول المحيط	0	0	0	55	0	0	0	41	0	0	0
الدول العربية (دون المغرب العربي)	521	621	591	479	479	564	694	810	958	869	721
دول المغرب العربي	407	418	515	790	1626	857	1281	1586	2073	2749	3248
باقي الدول الإفريقية	26	49	14	42	365	93	79	146	62	67	80
المجموع	**32083**	**46001**	**54613**	**60163**	**78980**	**45194**	**57093**	**73489**	**71866**	**65917**	**62956**

المصدر: شهرة عديسة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017، ص93.

ويمكن ترجمة هذا الجدول في المنحى البياني التالي:

شكل رقم (5): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة 2004-2014

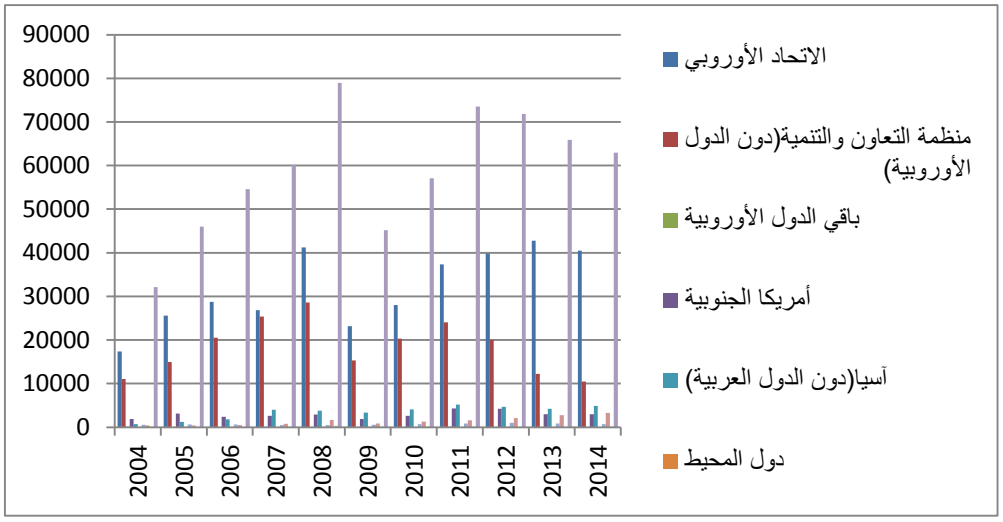

المصدر:من إعداد الطالب بالاستناد إلى معطيات الجدول أعلاه.

أما فيما يخص تأثيرات الشراكة الأوروجزائرية على بنية التجارة الخارجية نوضحها كما يلي:

3-1- تأثيرات الشراكة على الواردات:

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53٪ من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتوجات الأوروبية التي تدخل عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين.[1]

3-2- تأثيرات الشراكة على الصادرات:

تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات، فهي تمثل أكثر من 97٪ من مجموع الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه يتوقع أن الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة وتقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوروبية والتي

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**،مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، ص 117.

تتمتع فيها بميزة نسبية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك لعاملين أساسين: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، وتبقى أكثر الدول المتوسطية احتمالا لتعرض صادراتها اتجاه الاتحاد الأوروبي آثار سلبية هي تركيا، تونس، المغرب، إسرائيل بسبب تعرض صادراتهم للأثر المزدوج.[1]

4- أثر الاتفاقية على المالية العمومية:

إن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة، غير أن تأثيرها يختلف من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى مدى الحماية المفروضة من قبل كل دولة، إضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، فعلى سبيل المثال تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23.4٪من مجموع الإيرادات (أي نسبة 2.7٪من الناتج المحلي الإجمالي) وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65٪، حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15.2٪من مجموع الإيرادات (أي بنسبة 1.8٪من الناتج المحلي الإجمالي).[2]

وحسب بعض التقديرات التي أعدتها وزارة المالية سنة 2005 حول الآثار المرتقبة لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ومنطقة التبادل الحر، أن نقص القيمة النهائية لموارد الدولة من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات في غضون سنة 2018 ستكون في حدود نسبة 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي (لسنة 2004)، أما بلغة الأرقام فقد تم تحديد بعض التوقعات من قبل نفس الجهة (وزارة المالية) بخصوص خسائر الميزانية في السيناريوهات الآتية:[3]

- **السيناريو الأول:**خسائر الميزانية سنة 2006 (وهو تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع): يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26.3 مليار دينار من الإيرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي نسبة 0.4٪ من الناتج الإجمالي لسنة 2004.

[1] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، جامعة البليدة، 2013، ص 166.

[2] سمينة عزيزة، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

[3] ياسين بوضياف، منير نوري، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والطموح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، جامعة الشلف، الجزائر، ص 181.

- **السيناريو الثاني:** خسائر الميزانية سنة 2008: حيث يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 40.5٪ مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي نسبة 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- **السيناريو الثالث:** خسائر الميزانية سنة 2013، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما مقداره 118 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة أي نسبة 1.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.
- **السيناريو الرابع:** خسائر الميزانية 2018، حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 188.8 مليار دينار من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي نسبة 3.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

فهذا الحجم من التأثير في الخسائر في الإيرادات العامة للدولة يعطي دلالة قوية حول الاختلالات التي سيخلفها هذا الاتفاق نتيجة التفكيك الجمركي على المالية العامة لدول جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة، لاسيما إن لم تتمكن من تعويض هذه الخسارة في الموارد عن طريق تخفيض مقابل في النفقات العامة لأهمية الحاجة إلى بناء الهياكل القاعدية، والنفقات الإضافية لتمويل عملية التحول القطاعي الناتج عن مواجهة المنافسة الأوروبية المتزايدة.

5-آثار اتفاقية الشراكة على العمالة:

من الآثار المترتبة على سوق العمل أن تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى نشوء بطالة ناتجة عن تحويل العمل أو التسريح، فضلا عن أن تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيؤدي إلى رفع المنافسة وهي بدورها تؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل منافسة، كما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور في القطاعات ذات الوفرة في اليد العاملة، وبالتالي لابد من مواجهة هذه الآثار باعتماد إجراءات حمائية للصناعات الفتية والمساعدات الأوروبية في المجال الاجتماعي، كما سيمكن تعويض هذه الآثار على المدى القصير (فقدان مناصب الشغل) بخلق مناصب الشغل في القطاعات القادرة على التصدير في المدى المتوسط أو البعيد، ثم على مجمل سوق العمل بفعل وتيرة النمو المتزايد.[1]

[1] جمال عمورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 412، 413.

المطلب الثاني: الانعكاسات الايجابية للشراكة الأوروجزائرية

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عاد بالفائدة على الجزائر في مختلف الميادين ومنها:[1]

- قبول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيه أزمة داخلية وصراعات والعزلة المفروضة عليها؛
- خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي؛
- تشجيع الاستثمار المباشر داخل الجزائر ومنح امتيازات للمستثمرين الأجانب؛
- إنعاش الاقتصاد الجزائري وتشجيع المؤسسات والعمل خارج إطار المحروقات؛
- منح فرص للمنتوجات الجزائرية من دخول السوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر؛
- استفادة الجزائر من خلال المساعدات المالية المقدمة لها من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2.

المطلب الثالث: الانعكاسات السلبية للشراكة الأوروجزائرية:

رغم الآثار الإيجابية المنتظرة من اتفاق الشراكة فإن هناك جملة من المخاوف التي تترجم في آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وأهمها:[2]

- نتيجة لاتفاق الشراكة فإن الجزائر ستضطر إلى فتح أسواقها أمام منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة وهذا ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة للمنتوج الوطني وذلك رغم أن التعريفة الجمركية ستكون مرتفعة نوعا ما في البداية، وسيكون لهذا الاتفاق ضغوط كبيرة على النسيج الصناعي الجزائري الذي مازال في مرحلته الابتدائية حيث أن الإنتاج المحلي يتميز بتكلفة مرتفعة وجودة أقل من نظيره الأوروبي؛
- إن تخفيض التعريفة الجمركية أمام المنتجات الأوروبية من جراء الاتفاق، وبسبب قيمة المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد التي تفوق 70٪ سيؤدي إلى انخفاض محسوس في عائدات الجزائر من الجباية الجمركية، فقد تضطر إلى البحث عن مصادر جديدة لتغطية هذا النقص، عن طريق فرض المزيد من الضرائب على المواطنين؛

---

[1] ياسين بوضياف، منير نوري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 179، 180.

[2] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة-دراسة تحليلية تقييميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013، ص 85.

- إن غزة السلع الأوروبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض نتيجة رفع الحماية على المنتوج المحلي سيترتب عنه انخفاض في الطلب الكلي على هذا الأخير الأدنى جودة والأرفع سعرا مما قد يتسبب في غلق مؤسسات اقتصادية عمومية لعدم استمرارها طويلا في مواجهة المنتوج الأوروبي مما يعني تسريحا جديدا للعمال؛
- قبل الاتفاق كنا بلدا مستوردا وبعد الاتفاق سيتأكد بل سيترسخ هذا المبدأ وبالتالي فإن وارداتنا ستعزز من العجز في ميزاننا التجاري، ذلك أن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوروبية؛
- وجود تفاوت كبير بين طرفي الاتفاقية على مختلف الأصعدة وبالتالي انحياز ميزان القوة لصالح الاتحاد الأوروبي،
- في المجال الفلاحي الذي يمثل 11٪ من الناتج المحلي الخام وحوالي 24٪ من اليد العاملة يمكن أن يتأثر بصورة مباشرة حيث أن أوروبا تضمن 48٪ من حاجياتنا من المواد الزراعية وأن العجز الموجود يقدر بين 1.3٪ و1.5٪ مليار دولار ذلك أن هذا القطاع بالجزائر لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بنفس القطاع الأوروبي (4.5٪ كدعم فقط في الجزائر مقابل 40٪إلى 70٪ في أوروبا).

المبحث الثاني: بدائل تعزيز الشركة

عندما أطلق الاتحاد الأوروبي الشراكة الأوروبية المتوسطية "عملية برشلونة" في عام 1995، كان الغرض المعلن هو خلق منطقة سلام واستقرار وأمن في البحر المتوسط، وبسبب تعثر الأهداف المعلن عنها في مسار برشلونة، ونتيجة للفراغ الذي تعاني منه المنطقة العربية من مشكلات إجتماعية وثقافية أصاب في نهاية المطاف هويتها وخصائصها التاريخية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير حدوده " دائرة من الأصدقاء" ، بالإضافة إلى تعزيز التعاون ومواصلة استغلال الإمكانيات المتاحة وذلك عن طريق إطلاق سياسة الجوار ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

وبصدد التعرف أكثر على سياسة الجوار الأوروبية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، حيث تناولنا في المطلب الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، والمطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الأول: مشروع الاتحاد من أجل المتوسط

1- تعريف مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (UPM):

إن الاتحاد من أجل المتوسط عبارة عن منظمة دولية ذات طابع إقليمي، تجمع بين الدول السبعة والعشرين للاتحاد الأوروبي وبين دول شرق وجنوب ضفة البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في عملية برشلونة، بالإضافة لموريتانيا، ألبانيا، البوسنة والهرسك، كرواتيا وتركيا، لتمتد بهذا الحدود الجغرافية لهذا الاتحاد من سواحل جزيرة غرينلاند الدنمركية القطبية الشمالية، إلى الأردن بثلاثة وأربعون دولة دائمة العضوية، وبأكثر من 765مليون نسمة، وحسب البيان الختامي الصادر عن مؤتمر باريس من أجل المتوسط، فإن الغاية من هذه المبادرة هو إنعاش مسار برشلونة المتعثر بمشاريع تنموية ذات أبعاد ملموسة، أما مقر الإتحاد من أجل المتوسط فهو في مدينة "برشلونة" الاسبانية.[1]

2- مراحل تأسيس مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

إن الجذور الأولى لهذا المشروع تعود لفكرة فرنسية طرحها لأول مرة الرئيس الفرنسي سنة 2007، عندما كان مرشحا للفوز بالرئاسة الفرنسية، أين وعد الشعب الفرنسي أنه في حالة فوزه بالانتخابات الرئاسية، بدعوة كافة

[1] سعيد سايل، **التعاون الأوروبي- المتوسط في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية(2007-2011)**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص 86.

الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط لإنشاء ما سماه "الاتحاد المتوسطي" (Union Méditerranéenne)، الذي تحول فيما بعد "للاتحاد من أجل المتوسط" (Union pour la Méditerranée)، وهذا إن أدل على شيء فإنه يدل على مراحل الشد والجذب التي ميزت المشروع منذ طرح تصوره لأول مرة إلى الإعلان عنه رسميا بالعاصمة الفرنسية باريس، وعليه يمكن الفصل في نشأة وتطور هذا المشروع من خلال المعالم التالية: [1]

- **خطاب طولون:** وهو الخطاب الذي ألقاه المشرح الفرنسي نيكولا ساركوزي بمدينة طولون الفرنسية بتاريخ 2007/02/07 محاولة منه إيجاد أكبر دعم لأطروحاته حول ضرورة إحداث تغيير في السياسة الخارجية الفرنسية، لاستعادة دورها ضمن المتوسط، كفضاء إستراتيجي يتضمن الكثير من الفواعل والتهديدات، وذلك عندما قال:" عندما أدارت أوروبا ظهرها عن المستقبل، وذلك لأن مستقبل أوروبا في جنوبها(....)، إنه على فرنسا الأوروبية والمتوسطية في الآن ذاته أن تأخذ بمبادرة اتحاد متوسطي، وبمشاركة الدول المتوسطية الأخرى، اسبانيا، ايطاليا، اليونان، وقبرص، كما كان الأمر عند تأسيس الاتحاد الأوروبي، (....) إني أريد أن أكون رئيس فرنسا الذي يفهم أوروبا أن مستقبلها ومصيرها موهون بالمتوسط (....)، أبدا لم يمكن ضروريا ولا حيويا للعالم طرح التساؤل: كيف كانت أوروبا لو لم يمكن هناك رجل اسمه جون مونيي، إذن لن يكون ضروريا وبدون شك إعادة الكرة هذه المرة في المتوسط.. ."
  كما حاول الرئيس الفرنسي طرح ضرورة التفكير في جدوى التعاون في المتوسط، من خلال هذا الخطاب سعيا منه للفت أكبر انتباه حول مشروعه في المتوسط، خصوصا مع عجز مسار برشلونة عن تحقيق الأهداف المرسومة، وضرورة استنباط رؤية جديدة تكرس تعاون حقيقي ما ضيفتيه، متأسفا لتحويل المتوسط إلى مكمن للخطر والتهديد، والذي حاولت كل من فرنسا وأوروبا غلق حدودها وإدارة ظهرها عنه.

  غير أن الطرح الساركوزي للفكرة لم يتضمن سوى الإشارة والتأكيد على ضرورة اعتماد اتحاد متوسطي في المنطقة بغير تناول التفصيلات والتوضيحات المكملة، الأمر الذي جعل من جريدة هيرالد تريبيون الأمريكية تصف المشروع بأنه مبادرة طموحة ولكن مبهمة.
- **خطاب طنجة:** وهو الخطاب الذي ألقاه هذه المرة الرئيس وليس المرشح الفرنسي نيكولاس ساركوزي أمام أعضاء هيئة البرلمان المغربي، بمدينة طنجة أثناء زيارة الدولة التي قام بها في شهر أكتوبر 2007، وذلك كأول إعلان رسمي عن إطلاق المشروع، مؤكد على خصوصية العلاقة الرابطة ما بين الضفتين الشمالية والجنوبية للمتوسط.

[1] فايزة غانم، **التعاون الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001–2011)**، مذكرة ماجستير منشورة، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، صص 268، 269.

كما تناول الرئيس الفرنسي هذه المرة ضرورة تجاوز الماضي ونسيان أخطائه والتطلع للمستقبل عن طريق تبني إرادة قوية تتوجه نحو الشراكة والتعاون لبناء مستقبل أفضل، في الوقت نفسه، توجه لإعطاء ملامح أولى يراها في تصور المشروع من حيث أنه:

- ✓ يجب أن يكون الاتحاد المتوسطي مشروعا، براغماتيا هادفا لتحقيق نتائج فعالة على أرض الواقع وليس مجرد شعارات فارغة؛
- ✓ أن يكون مشروعا قابلا للتغيير والتطوير، مفتوحا أمام اقتراحات الشركاء والفاعلين، وكذا الاستجابة للتطورات والتغيرات الطارئة على طبيعة النسق الدولي؛
- ✓ أن يعطي الأهمية اللازمة للحوار الثقافي، التربية والتعليم، والصحة والرأسمال البشري: الطاقة الحقيقية لكل تقدم؛
- ✓ يجب أن يكون اتحادا للمشاريع، وذلك لجعل المتوسط مثالا يتحدى به عبر العالم في نموذج التطور المشترك؛
- ✓ أن يكون المتوسط بديلا عن المشاريع المكرسة سابقا وخصوصا مسار برشلونة، وإنما مكملا له ساعيا لإعطاء النفس الجديدة التي يحتاج إليها.

- **تقرير أفيسان:** هو التقرير الذي صدر في شهر أفريل 2007 عن مجموعة السفراء الفرنسيين، والذي تضمن المعالم الأساسية للسياسة الخارجية الفرنسية، منتقدا الكثير من جوانبها وخصوصا غيابها الكبير عن الساحة المتوسطية، وإهمالها لمطالب شركائها الجنوبيين، وقد حاول التقرير التركيز على أخطاء السياسة الفرنسية واقتراح ملامح جديدة عن طريق طرح مشاريع جديدة تنموية لفائدة الدول الجنوبية للمتوسط وخصوصا المغاربية، ومساعدتها لتحقيق التطور والتنمية.
- **تقرير الجمعية الوطنية:** وهو تقرير صادر عن الجمعية الوطنية والذي استطاع فيه النواب الفرنسيون بلجنة الشؤون الخارجية– صياغة مقترحات تبدوا واقعية وبراغماتية من أجل عرضها على الأطراف الشريكة والمساهمة في مناقشتها، وقد اقترح ثلاث صيغ لتحقيق المشروع:

- ✓ الصيغة الأولى تكون على شكل مسار برشلونة، بمعنى أنها تجمع كل الدول الأوروبية العضو في الاتحاد الأوروبي إضافة إلى دول المتوسط الجنوبي؛
- ✓ الصيغة الثانيةوتشمل كل الدول التي لها ضفاف المتوسط.

وقد أشار التقرير أن قيام المشروع على صيغة الدول المطلة على المتوسط أكثر موضوعية، مع توفير أطر قانونية لمشاركة الدول الأوروبية غير المتوسطية، كمنحها صفة العضو غير الدائم أو الملاحظ، كما أنه من بين

المقترحات الصادرة حول هذا الشأن انتهاج صفة التدرج في التنفيذ، وذلك بالبدء بإقليم المتوسط الغربي إضافة إلى مصر، قبل التعمق أكثر نحو دول المتوسط الشرقي، التي تعد أقل تجانسا مقارنة بالمتوسط الغربي.

- **خطاب "قسنطينة" بالجزائر، في سبتمبر 2007:** عندما قام الرئيس الفرنسي بإزالة الغموض حول طبيعة وهدف الاتحاد المتوسطي الذي يدعو إليه، حيث أشار أن هذه المبادرة ستكون في حالة إطلاقها آلية للتقريب بين الدول المتوسطية من خلال التشارك في إنجاز مشاريع نفعية مشتركة، يتم تدريجيا رفع درجة التعاون في إطاره لمراحل أكثر عمقا، إتباعا للنهج التكاملي الذي تطورت عبره عملية تأسيس الاتحاد الأوروبي.[1]

وعليه وبعد توافق جميع الأطراف الأوروبية حول مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، قامت المفوضية الأوروبية بدعوة الدول الأوروبية والمتوسطية لحضور المؤتمر التأسيسي للاتحاد يوم 13 جويلية 2008 في العاصمة الفرنسية "باريس".

3- البعد الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط:

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو اتحاد بين أطراف متساوية من أجل تحقيق مشروعات تستطيع تدعيم التعاون بين أوروبا وجنوب البحر المتوسط وأن الفكرة تكمن في أن تكون نقطة الانطلاق لهذا الاتحاد هي تنفيذ مشروعات تلبي حاجات الشعوب وانشغالهم الأكثر إلحاحا، وقد تم التطرق إلى أهم انشغالات الاتحاد من أجل المتوسط في مشاريع أهمها:[2]

3-1-إزالة التلوث من البحر الأبيض المتوسط:

إن البحر الأبيض المتوسط هو مرادف الثقافة والتاريخ لكنه أكثر بكثير من مجرد رمز أو أيقونة للمنطقة، ومع ذلك فقد عانى تدهور خطير في الآونة الأخيرة وبناءا على برنامج أفق 2020 في إزالة التلوث من الأبيض المتوسط، بما في ذلك المناطق البحرية والساحلية المحمية خاصة في قطاع المياه والنفايات وبالتالي تكون ذات فائدة كبيرة للحياة وسبل العيش لشعبها.

[1] سعيد سايل، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[2] نادية بلورغي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124، 125.

3-2-الطرق السريعة البحرية والبرية:

إن البحر الأبيض المتوسط هو بحر للطرق السريعة للتجارة ووصل سهل وآمن وتدفق للسلع والأشخاص في البحر، والبحر هو ضروري للحفاظ على العلاقات وتعزيز التجارة الإقليمية وتطوير الطرق السريعة للبحر، بما في ذلك اتصال من الموانئ في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط بأكمله.

3-3-الحماية المدنية:

الدمار الناجم عن الإنسان والكوارث الطبيعية منطقة البحر الأبيض المتوسط عرضة بشكل خاص للكوارث الطبيعية وكذا الكوارث الناجمة عن صنع الإنسان فبرامج الوقاية والاستعداد للكوارث وربط المنطقة على نحو أوثق مع آلية الحماية المدنية في الاتحاد الأوروبي وهو بالتالي واحدة من أهم أولويات المنطقة.

3-4-الطاقات البديلة: الخطة الشمسية المتوسطة:

إن النشاط في الآونة الأخيرة على أسواق الطاقة سواء من حيث العرض والطلب، يؤكد على الحاجة إلى التركيز إلى التركيز على الطاقة البديلة، كذا البحث والتطوير من جميع مصادر بديلة من الطاقة وبالتالي فهي أولوية رئيسية في الجهود الرامية إلى ضمان استدامة التنمية.

3-5-سياسات التنمية المستدامة:

قد أقر بأهمية المياه المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي في الأردن في أكتوبر 2008 لتحديد إستراتيجية المياه المتوسطية وتعزيز الحفاظ على الموارد المائية وتنويع موارد توفير المياه وكفاءة والاستخدام المستدام للمياه.

3-6-العدل والحرية والأمن:

الاحترام الكامل وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات واحترام الاتفاقيات الدولية الأساسية: ويتم تنفيذ البرنامج الإقليمي بشأن العدالة والشؤون الداخلية من خلال تنفيذ ثلاث مشاريع هي: المشروع الأول اليوروميد للهجرة، واليوروميد للعدالة المشروع الثاني، والمشروع الثالث اليوروميد للشرطة وعلاوة على ذلك تعمل على تسهيل أفضل الممارسات وضمان المصالح وسيادة القانون والتنفيذ السليم للاتفاقيات والقرارات.

4-الإدارة التأسيسية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

عقد اجتماع مرسيليا بعد مؤتمر باريس في 4 نوفمبر 2008 لتأكيد ما جاء في إعلان باريس بناءا على ما اتفق عليه رؤساء الدول والحكومات في 13 جويلية 2008 إلى إنشاء هياكل مؤسسية جديدة تساهم في تحقيق أهداف

سياسية المبادرة، وخاصة تعزيز شمولية الملكية المشتركة، ورفع مستوى سياسة العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والبحر المتوسط وتحقيق الرؤية من خلال المشاريع وتحديد برنامج عمل 2009 لتأكيد تطبيق المشاريع ذات الأولوية، وذلك تماشيا مع نطاق وأهداف رئيسية تأسيسية هي:[1]

- إنشاء رئاسة مشتركة وزيادة تحسين التعاون وتوازن الملكية المشتركة، حيث يكون الرئيسان المشاركان للشراكة، واحد من الرؤساء المشاركين من الاتحاد الأوروبي، والآخر من البلدان المتوسطية الشريكة؛
- إنشاء رئاسة مشتركة من جانب الاتحاد الأوروبي، على أن تكون متوافقة مع أحكام التمثيل الخارجي لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية، من جانب الشركاء المتوسطين، كما يجب اختيار الرئيس المشارك من قبل توافق الآراء لفترة قابلة للتجديد لمدة سنتين.

وتطبيق ذلك يكون وفق المؤسسات والإجراءات التالية:[2]

- **الرئاسة المشتركة:**

ينطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمم وعلى كل الاجتماعات الوزارية وعلى اجتماعات كبار الموظفين وعلى اللجنة الدائمة المشتركة، وعلى اجتماعات الخبراء في إطار هذه المبادرة، وفيما يخص الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون الرئاسة المشتركة متوافقة مع التمثيل للإتحاد الأوروبي، طبقا لأحكام المعاهدة المعمول بها، وبخصوص الشركاء المتوسطيين، يجب أن يتم اختيار الرئيس المشترك بالتوافق لمدة سنتين، غير قابلة للتجديد، ويدعو الرئيسان المشتركان لاجتماعات الاتحاد من أجل المتوسط، ويترأسانها، ويعرضان جدول أعمال الاجتماعات للموافقة عليها، كما يقومان بالمفاوضات الضرورية مع كل الشركاء بغية تبني الاستنتاجات المشتركة خلال القمم والاجتماعات الوزارية وغيرها، وحسب الحالات التي يتم تبنيها بالتوافق، ويقومان أيضا بالمشاورات فيما يخص جميع الأمور التي لها علاقة بحسن سير عمل الشراكة.

- **كبار الموظفين:**

يقومون بمعالجة مجمل جوانب المبادرة، يقيمون جميع مسارات الاتحاد بما فيها المسائل التي عالجتها سابقتها "لجنة أورميد"، كما يواصل الموظفون اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية، ويعرضون اقتراحات لمشاريع وبرنامج العمل السنوي.

---

[1] سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الاقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة– دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية دول المغرب العربي**– رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص ص 142، 143.

[2] محمد سمير عياد، **الاتحاد من أجل المتوسط**، جامعة تلمسان، العدد السادس، ص ص 139،140.

- **اللجنة الدائمة المشتركة:**

يكون مقرها في بروكسل، وتوفر مساهمتها في اجتماعات كبار الموظفين وفي تحضيرها وتؤمن المتابعة المناسبة، تقوم بمعالجة المسائل التي تدرسها لجنة أورميد، ويمكن أن تشكل اللجنة الدائمة المشتركة آلية للرد السريع في حال طرأ وضع استثنائي في المنطقة يستلزم مشاورات الشركاء المتوسطيين.

- **الأمانة العامة:**

تقوم الأمانة العامة المشتركة دورا رئيسيا في البنية المؤسسية، فيما يخص اتصال العمل التنفيذي مع جميع الهياكل العملية لاسيما: [1]

- مع الرئاسة المشتركة، بما في ذلك إعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار؛
- تتمتع بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل؛

يجب أن يأتي التمويل أساسا من المصادر التالية:

- مشاركة القطاع الخاص؛
- التعاون الثنائي من الاتحاد الأوروبي؛
- مساهمات من شركاء البحر الأبيض المتوسط؛
- المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية والصناديق الثنائية الأخرى؛
- مرفق الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP)؛
- مرفق استثمار الجوار وعبر الحدود(ENPI).

5-موقف الجزائر من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

طلبت الجزائر على لسان وزير خارجيتها توضيحات حول دور إسرائيل في الاتحاد، إذ رأت الجزائر أن هذا الاتحاد يحمل طابعا سياسيا ألا وهو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبالتالي أخذت موقفا متحفظا إزاء ذلك، كما اشترطت أن يكون لجامع الدول العربية مقعدا دائما في هياكل الاتحاد كما هو الحال بالنسبة للمجموعة الأوروبية، ورأت أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها، كالصراع العربي الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية،

[1] سكينة حملاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 143.

وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط وخطوطه العامة وبين الآليات القائمة أي "عملية برشلونة".[1]

6- تقييم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:

أغلب التقييمات على العموم سواء من طرف خبراء الجنوب أو الشمال لمسلسل برشلونة أظهرت الكثير من المعوقات التي تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها في برشلونة عام 1995، والقناعة بتعثر عملية الشراكة الأورومتوسطية بعد أكثر من عقد من الزمن، وبالتالي ضرورة إعادة تنشيط هذا البعد الأساسي والحيوي لفرنسا ولأوروبا، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي تستنجد بالسياسة الجديدة من أجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط في السياسة الجوارية الأوروبية قصد انجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول بحيث تشترط دول الاتحاد من الدول التي تريد المشاركة في برامجها وأخذ نصيبها داخل السوق الأوروبية ضرورة احترام القيم السياسية، لذلك يحاول الاتحاد الأوروبي إعادة بناء العلاقات بتغيير التسميات من "مسار برشلونة" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، حيث يعاب على الاتحاد المتوسطي أنه جاء نتيجة فراغ داخل دواليب الاتحاد الأوروبي وأزمات سياسية ترتقبها الدول الأوروبية، حيث جاء بغية إخراج أوروبا من أمام الحائط المسدود بعد أن توقفت عملية البناء الأوروبي نتيجة للاستفتاء السلبي الفرنسي على الدستور الأوروبي الجديد في مايو 2005، في حين أن هناك 18 دولة أوروبية قد صادقت على مشروع الدستور الأوروبي الجديد وبالتالي شعر الرئيس الفرنسي بالمسؤولية الكبرى للخروج من حالة الشلل التي أصابت عملية البناء الأوروبي، وذلك عبر توفير مخرج بين من هم مع مشروع الدستور من جهة والمعارضين من جهة أخرى، كما أخفق المسار في تخفيف الفجوة العميقة بين ضفتي المتوسط على مستوى مؤشرات التنمية البشرية كما فشلت الشراكة التي أطلقها لتعزيز حقوق الإنسان وفرض احترام القانون في بلدان الضفة الجنوبية. [2]

المطلب الثاني: سياسة الجوار الأوروبية

1- التعريف بسياسة الجوار الأوروبية

يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، تقوم على ثلاث مبادئ هي: سياسة تفضيلية+ إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار+ إقامة علاقات واسعة وسلمية على أساس من التعاون، مع الإشارة إلى تأطير" قيم الإتحاد" لهذه المبادئ، ولقد تم تحديد هذه

[1] الطاهر شليحي، **مقال حول مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط**، جامعة الجلفة، الجزائر، ص 92.

[2] نذير بطاطاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 26،27.

القيم بوضوح في العناصر الآتية: احترام دولة القانون، الحكم الراشد، حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مبادئ اقتصاد السوق، التنمية المستدامة، ترقية علاقات حسن الجوار، الحريات العامة، وتعد هذه العناصر شروطا لتفعيل "السياسة الجوارية" مع شراكها وجيرانها، مع ملاحظة أن بعضها متضمن في مواثيق دولية وجهوية متفق عليها، أخرى (كحقوق الأقليات) تم إزاحتها من وثيقة برشلونة النهائية وأدمجت هنا، كما تجدر الإشارة إلى تماثل هذه العناصر مع أسس وثيقة برشلونة للشراكة المتوسطية، وإلى اعتماد هذه السياسة لنفس الأهداف التي تحكم مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي والأمني، فضلا عن التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.[1]

2- أسس وآليات سياسة الجوار الأوروبية:

تقوم السياسة الجوارية على ما أسماه الاتحاد الأوروبي بـ "مخططات العمل" ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة شريكة له في هذه السياسة تكون محل اتفاق بينهما، كما يتم تطوير هذه السياسة بالتشاور والتنسيق مع كل دولة منها، تماشيا مع مستوى التطور الحاصل في طريق اندماجها مع هذه السياسة، وقد تم اعتماد هذه المخططات من قبل المجلس الأوروبي في فيفري 2005.

ويشير رئيس وحدة المغرب العربي بالاتحاد الأوروبي "ليونيلوغابريسي " في تقديمه لهذه المخططات يوم (2005/02/15) بأنها تتميز بالمرونة وبالصيغة الثنائية، مع عدم اشتراطها لأي شرط مسبق، ويتمثل الهدف من وضع هذه المخططات في كونها تعمل على تحديد الأولويات الواجب اتخاذها مع كل شريك بناءا على مبدأ الحوار والمفاوضات معه تمهيدا لاندماجه في إطار السياسة الجوارية، وهي تتضمن قائمتين من الالتزامات: الأولى تخص الانضمام إلى "القيم المشتركة" وبعض أهداف "السياسة الخارجية والأمنية" للاتحاد الأوروبي، الثانية تخص الالتزامات التي تقرب شركاء الاتحاد الأوروبي من بعض المجالات ذات الأولوية ، وهي سبعة:[2]

2-1-الحوار السياسي المدّعم:

وهو يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية+ الوقاية من الأزمات وإدارتها+ الوقاية من التهديدات المشتركة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل+ إشراك شركاء الاتحاد الأوروبي في بعض مظاهر "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"

[1] جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد التاسع عشر 2014، ص 5.

[2] جعفر عدالة،**مرجع سبق ذكره** ، ص ص 4، 5.

وكذا مظاهر "السياسة الدفاعية" لأوروبا وتبادل المعلومات والعمليات المشتركة+ إقامة مسؤولية مشتركة بين الاتحاد وشركاءه من أجل الأمن والاستقرار في المنطقة التابعة للسياسة الأوروبية الجوارية.

2-2-سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

وذلك من خلال تكييف الدعم والمساعدات المالية+ فتح البرامج المتعلقة بترقية الروابط الثقافية والتربوية والبيئية والعلمية، وبما يتواءم مع الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة لدى كل دولة شريكة.

2-3-دعم العلاقات التجارية والتفضيلية:

مع إمكانية المساهمة في السوق الأوروبية الداخلية، وكذا بما يتضمنه من تعديل القوانين والمقاييس ومطابقتها مع مثيلاتها الأوروبية في مجالات: الإدارة+ الجمركة+ الزراعة+ الصحة والغذاء، وذلك تسهيلا لدخولها الأسواق الأوروبية.

2-4-العدالة والشؤون الخارجية:

وهي تخص إدارة الحدود المشتركة+ تسيير تسليم التأشيرات+ إجراءات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والأسلحة+ تبيض الأموال والجرائم المالية والاقتصادية+ دعم الأنظمة القضائية+ توسيع التعاون القضائي و"الشرطوي".

2-5-ربط الحوار:

وذلك في مجالات: الطاقة+ النقل+ البيئة+ مجتمع المعلومات+ البحث والإبداع.

2-6-الاتصال بين المجموعات:

المقصود منه تنمية الموارد البشرية والاندماج الاجتماعي والتربية والتكوين.

2-7-التعاون الجهوي:

ترقية التعاون بشكل أوسع بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه، وما بين دول الجوار ذاتها، خاصة تلك التي هي قريبة جغرافيا مع بعضها البعض.

أما بخصوص الدول المعنية بهذه السياسة، فهي 16 دولة منها بخصوص منطقة غرب المتوسط: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، فضلا عن الدول الآتية: مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية، إسرائيل،

أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا، أوكرانيا، لهذا فإن هذه المخططات إذا كانت الآن قيد التطبيق والتنفيذ مع البعض، أو منجزة مع البعض الآخر فإن هناك من رفضها أصلا كالجزائر.

حيث أن الجزائر هي البلد الوحيد الذي أعلن صراحة ورسميا رفضه الانضمام للسياسة الجوارية، على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة المؤتمر الذي نظمته المفوضية الأوروبية تحت عنوان "تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" الذي انعقد في يوم 3 سبتمبر 2007 في بروكسل، حيث عبر السفير الجزائري بأن: "الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي، ولا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لأن اتفاق الشراكة الموجود كافي لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي".[1]

3- مساهمة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في الجزائر

3-1-تعريف الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

الآلية الأوروبية للجوار والشراكة هي الآلية التمويلية الأساسية التي يتم من خلالها تقديم المساعدة لبلدان سياسة الجوار الأوروبية وكذا روسيا، وهي أداة تعاون تدار بواسطة المديرية العامة لقسم المعونة الأوروبية للتنمية للمفوضية الأوروبية، حيث يتم تحويل القرارات السياسية إلى أعمال ومشروعات في أرض الواقع، منذ أن افتتحت نشاطها في يناير 2007 حلت الآلية الأوروبية للجوار والشراكة محل "ميدا" التي كانت مسئولة عن الشراكة مع دول جنوب المتوسط، وكذلك حلت محل آلية المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة، وأدوات مالية أخرى متنوعة حيث تم توحيدها في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.[2]

3-1-1-البرنامج الاستدلالي الوطني: (2007-2010):

منذ عام 2007 تحددت أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال التعاون المالي مع الجزائر في إطار الشراكة والجوار الأوروبي تم تأسيس الإطار الإستراتيجي للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في فترة تغطي (2007-2010) وقد تم رصد مبلغ 184.1 مليون دولار لتمويل هذه الفترة وقد تمحور هدف إستراتيجية التعاون فيما يلي:[3]

---

[1] اسمهان تمغارت، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة، دفاتر السياسة والقانون**، جامعة الجزائر03، العدد التاسع، 2013، ص 325.

[2] الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI-آلية التمويل على الموقع WWW.CES-MED.EU/.../تاريخ التصفح 2018/05/13.

[3] نادية بلورغي، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

- الإصلاحات السياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد؛
- الإصلاحات في نظام العدالة وإدارة تدفقات الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة وغسيل الأموال والإرهاب؛
- التنويع الاقتصادي وتطوير الظروف المؤدية إلى القطاع الخاص (الاستثمار وتطوير شركات المنافسة "الشركات الصغيرة والمتوسطة") ورفع النمو وتخفيض البطالة؛
- تطوير التعليم والتدريب والتعليم العالي وتشجيع البحث العلمي؛
- تعزيز البرامج الاجتماعية مع الحفاظ على ميزانية متوازنة؛
- تسهيل التجارة في السلع والخدمات؛
- بالإضافة إلى إدارة مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات والتلوث الصناعي في أفق 2020، وقد تم رصد مبالغ مالية في إطار البرنامج الاستدلالي (2007-2010) وفق الجدول الموالي وأهم المشاريع المقابلة لهذه المبالغ.

جدول رقم (13): مخصصات البرنامج الاستدلالي (2007-2010)

2007	مبلغ مليون يورو
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المراكز التقنية ودعم الجودة والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.	40
العدالة: تحديث نظام السجن وتطبيق المعايير الدولية لإدارة السجن (ظروف الاحتجاز ومنع إعادة المخالفات عن طريق مساعدة السجناء على الاندماج من جديد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية).	17
2008	
تنويع الاقتصاد: دعم التنويع الاقتصادي (الزراعة، التنمية الريفية والسياحة وبعض الصناعات).	**25**
الصحة: دعم إعادة تنظيم وإصلاح الخدمات الصحية والمستشفيات.	**30**
2009	
العمالة: تحسين المعلومات والوساطة ورصد توجيه وظائف في سوق العمل من خلال تحديث نظام الإحصاءات والتوقعات.	**24**
التعليم العالي: معالجة مشكلة تزويد الكثير من الخرجين غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل	**30**
2010	
المياه: تعزيز الصرف الصحي للحكومة وبرنامج معالجة المياه المستعملة	**30**

المصدر: ريم خيدر، **الشراكة في ظل اقتصاد السوق**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2015، ص 141.

من خلال الجدول يتضح لنا أن الإتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تم تخصيص 40 مليون يورو خلال سنة 2007، يليه قطاعات الصحة، التعليم العالي، والمياه حيث تم تخصيص 30 مليون يورو خلال السنوات 2008، 2009، 2010، ثم يلي ذلك كل من دعم تنويع الاقتصاد ب 25 مليون يورو سنة 2008، أما قطاع التشغيل فقد خصص له 24 مليون يورو خلال 2009 يأتي أخر قطاع هو قطاع العدالة ب 17 مليون يورو وهذا سنة 2007.

3-1-2-البرنامج الاستدلالي الوطني(2011-2013):

البرنامج التأشيريللثلاث سنوات للفترة 2011-2013 يقدر ب172 مليون أورو أي ما يعادل 57.33 مليون أورو سنويا ويمول 6 برامج هذا يعني ارتفاع بنسبة 4.2٪ عن البرنامج التأشيري للفترة 2007-2010 التي خصص مبلغ 55 مليون أورو سنويا.

تتوزع ميزانية البرنامج التأشيري 2011-2013 كما يلي:

جدول رقم (14): البرامج الممولة في إطار البرنامج التأشيري 2011-2013

البرنامج حسب الأولوية	المبلغ مليون أورو	النسبة٪
1- حماية البيئة	+ / - 34	
2- حماية والاهتمام بالموروث الثقافي	+ / - 20	
3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية	+ / - 20	
مجموع مخصصات التنمية المستدامة والثقافة	**76.72**	**+ / - 43٪**
4- إصلاح قطاع النقل	+ /- 38	
5- دعم اتفاق الشراكة	+ / - 30	
6- إصلاح قطاع الصيد البحري والثروة السمكية	+ / - 30	
مجموع المخصصات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والعمل	**+ / 100.96**	**+ / 57٪**
مجموع البرنامج التأشيري 2013/2011	**172**	**100٪**

المصدر: وفاء سلامة، **واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في اطار الشراكة الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016، ص 232.

خلاصة

إن اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلف العديد من الآثار على الاقتصاد الوطني، والتي كانت فيها الآثار الايجابية أقل بكثير من الآثار السلبية، حيث استمرار الطرف الجزائري في تسجيل خسائر مستمرة، تتمثل أساسا في الخسائر الجبائية الكثيرة نتيجة لتفكيك الرسوم الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، كما أن المؤسسات الصناعية الوطنية أصبحت غير قادرة على منافسة نظيرتها الأوروبية وذلك نظرا لإقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، بالإضافة إلى القطاع الزراعي الذي لا يزال يعاني من التهميش والإهمال لاسيما في مخططات التنمية.

كما استفادت الجزائر من المساعدات المالية الأوروبية في إطار ما عرف بالآلية الأوروبية للجوار والشراكة (2007-2013) بقيمة 366 مليون يورو، غير أنها تعتبر نسبة ضئيلة عند المقارنة بباقي الدول، ويعود نسبة ضآلة المخصصات المالية والمدفوعات بالنسبة للجزائر إلى أخر انجاز المشاريع والبرامج المتفق عليها.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة تعرفنا على واقع الإصلاحات التي مرت بها الجزائر وذلك بهدف النهوض باقتصادها ومواكبة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية.

كما ركزنا على الشراكة الأوروجزائرية التي مرت علاقاتها بعدة مراحل قبل إبرام اتفاق الشراكة، والتي كان أولها اتفاق التعاون سنة 1976، الذي أعتبر تجاريا بالدرجة الأولى، كما احتوى على بروتوكولات مالية وذلك خلال الفترة (1976-1996)، وبالرغم من سعي الجزائر للانضمام لمشروع الشراكة إلا أنه جاء بعد عدة جولات ومفاوضات ليتم التوقيع على الاتفاق سنة 2002، ودخوله حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005، وقد كان أهم عنصر في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية هو إنشاء منطقة التبادل الحر وذلك بالإلغاء التدريجي للقيود الجمركية لمدة 12 سنة.

أما بالنسبة للتعاون المالي فقد حظيت الجزائر على مساعدات مالية تجسدت من خلال تطبيق آليات التعاون المالي، إلا أن مساهمتها الفعلية عرفت نسب ضئيلة مقارنة بالتعهدات المخصصة وكذا بنصيب باقي الدول المتوسطية.

1-النتائج:

سمحت لنا اختبار مختلف الفرضيات التي كانت بمثابة إجابات أولية على إشكالية الدراسة، الحصول على النتائج التالية التي نتحقق من خلالها من مدى صحة تلك الفرضيات المقدمة.

- إن اتفاقية الشراكة ماهي إلا تمديد لاتفاقية التعاون حيث أن الاتحاد الأوروبي وسع من محتواها فبعدما كان اهتمامها منصبا فقط على الجانب التجاري، فان اتفاقية الشراكة شملت مختلف الجوانب السياسية و الأمنية، الاقتصادية و المالية، الثقافية و الاجتماعية و الإنسانية، **و هذا مايثبت صحة الفرضية الأولى؛**
- أعطى الاتفاق الأولوية للإصلاحات السياسة والاقتصادية على حساب مجالات أخرى كالتربية والصحة ومكافحة الفقر والأمية، وهي جوانب مهمة تساعد على التطور الاقتصادي؛
- ضآلة المساعدات المالية المخصصة للجزائر، حيث أنها لم تستفد من اتفاق الشراكة في تنويع صادراتها فالاقتصاد لا يزال ريعي بالدرجة الأولى، **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛**
- إهمال الملف الزراعي الذي يمثل أهمية بالغة للاقتصاد الجزائري، وذلك بسبب المنافسة الحادة التي يمكن أن تشكلها الصادرات الزراعية الجزائرية للاتحاد الأوروبي؛

- التباين الواضح بين أوزان طرفي الاتفاق سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، باعتبار الاتحاد الأوروبي يمثل 27 دولة من بينها مجموعة من الدول الصناعية المتقدمة، كما أنه يعتبر قطبا صناعيا يتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا، أما الاقتصاد الجزائري يتصف بالاقتصاد الريعي يعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية وخاصة المحروقات، كغيره من اقتصاديات الدول النامية؛
- إن خيار الشراكة ضروري وذو أهمية بالغة، كونه يندرج ضمن مساعي إدماج اقتصاديات دول المنطقة في الاقتصاد العالمي، مما يجعله فرصة سانحة لتحقيق التنمية المنشودة بالاستفادة من التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يتميز به الاتحاد الأوروبي؛ **وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛**

2-المقترحات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تطوير الاقتصاد الوطني:

- بإمكان الجزائر أن تعمل على تفعيل التكامل الاقتصادي مع الدول العربية ، حيث توجد عدة خيارات يمكن أن تتكافل الجهود لتحقيقها، سواء تعلق الأمر باتحاد المغرب العربي أو منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- تعميق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، من أجل تحقيق معدلات تنمية أكبر لتضييق الفجوة واللحاق بركب الدول المتقدمة اقتصاديا وهذا إذا تم التخطيط والتنفيذ المحكم لذلك؛
- ضرورة إثراء الاتفاق بمزيد من الدراسة والبحث خاصة في الجوانب المتعلقة بحرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص؛
- تحسين البيئة الاستثمارية في الجزائر، والقضاء على مختلف العراقيل التي تحول دون قدوم واستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا الوطني المنتج في البلاد؛

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

2. فاطمة رقايقية، **الشراكة الأورو-متوسطية رهانات، حصيلة وآفاق-التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**-الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

3. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ب. مذكرات ورسائل جامعية

1. إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

2. أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية-أفاق ما بعد 2017**-أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

3. أسماء عدة، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016.

4. أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

5. إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.

6. جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

7. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقيمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2006.

8. حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية-حالة الطريق السيار شرق-غرب**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،2011.

9. حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادية في الفترة (1992-2004)**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

10. خالد منة، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

11. دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

12. راضية اسمهان خزاز، **دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2001-2012)**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012.

13. ريم خيدر، **الشراكة في ظل اقتصاد السوق**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، 2015.

14. زكرياء دمدوم، **الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000-دراسة تحليلية-** مذكرة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2002.

15. سعيد سايل، **التعاون الأوروبي- المتوسط في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية(2007-2011)**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

16. سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة- دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية دول المغرب العربي**- رسالة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012.

17. سمير ميموني، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع-مع دراسة اتفاقية الجزائر والاتحاد الأوروبي**-شهادة ماجستير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، 2006.

18.شعيب أتشي، **واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008.

19.شميسة ثلجون، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، 2006.

20.شهرة عديسة، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل النظام المصرفي الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

21.صليحة بن نملة، **مخططات التنمية المحلية في ظل الإصلاح المالي**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2013.

22.عبد الباقي روابح، **المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر–دراسة تحليلية مقارنة–** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

23.عبد الجليل هويدي، **انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

24.عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة–دراسة تحليلية تقييميه للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)**، شهادة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

25.عبد السلام فنغور، **تحليل السياسة الجبائية في الجزائر منذ إصلاحات1992: تقييم وآفاق**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.

26.عبد القادر صالحي، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: واقع وأفاق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008.

27.عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005.

28.عبد المومن قواوسي، **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990–2010**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

29.غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورو متوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية–دراسة حالة في الجزائر**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2009.

30.فاطمة رحال، **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر–حالة الجزائر 2000–2001**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012.

31.فاطمة شواشي، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018.

32.فايزة غانم، **التعاون الأمني الأورو–مغاربي: دراسة حالة حوار5+5 (2001–2011)**، مذكرة ماجستير منشورة، ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

33.فؤاد حطاب، **عقد الشراكة الأوروبي الجزائري–دراسة تحليلية**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2006.

34.فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية–دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013.

35.قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.

36.كلثوم صافي، **أثر الإنفاق الحكومي وعرض النقود على اتجاهات الواردات–تطبيق على حالة الجزائر في الفترة (90–2010)**–مذكرة ماجستير منشورة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، 2015.

37.ليلي أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة مولود معمري، تيزي وزو،كلية الحقوق، 2011.

38.محمد بن عزوز، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001.

39.محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية (دراسة حالة تونس، المغرب، الجزائر)**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011.

40.محمد شريف، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 2010.

41.محمد كريم قروف، **أثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادية في الجزائر-دراسة تطبيقية للفترة (1999-2014)**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

42.مراد جنيدي، **الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية**-أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2015.

43.مراد خروبي، **الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

44.مراد زايد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق-حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006.

45.مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو-مغاربية**، مذكرة ماجستير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

46.مسعود درواسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر 1990-2004-** أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004.

47.مليكة فريمش، **دور الدولة في التنمية-دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

48.نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية-دراسة حالة الجزائر**-مذكرة ماجستير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014.

49.نذير بطاطاش، **التعاون الأوروبي-الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا**، مذكرة ماجستير منشورة، المركز الجامعي أكلي محند ولحاج، البويرة، معهد الحقوق، 210.

50.وفاء سلامة، **واقع وأفاق الاقتصاد الجزائري في اطار الشراكة الأورو متوسطية**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2016.

51.ياسين بوضياف، **انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017.

ج-مجلات وجرائد

1. أحمد ضيف، نسيمة بن يحي، **تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، جامعة البويرة، 2017.
2. أسمهان تمغارت، **تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة الجزائر03، العدد التاسع، 2013.
3. بلال بوجمعة، **تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي (دراسة قياسية للفترة 2001-2010)**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الأول، جامعة أدرار، 2014.
4. بوشنافة الصادق ، **تقييم اتفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي الجزائري**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد التاسع والعشرون، 2017.
5. جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد التاسع عشر 2014.
6. زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد السادس، 2017.
7. سعد الله عمار، كمال روابنية، **اثر اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية-حالة الجزائر**-مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد الأول، 2016.
8. سمينة عزيزة، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.
9. سنوسي بن عومر، **مراد بودية محمد جميل، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد الخامس، جامعة معسكر، 2014.
10. عبد الحميد برحومة، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد السادس، 2006
11. عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الوطني**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة الجزائر.
12. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد الأول، جامعة البليدة، 2013.

13. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة.
14. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
15. كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي خنشلة، العدد السابع،2010.
16. محمد لحسن علاوي، عبد الحميد بوخاري، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، دراسات-مجلة دولية علمية محكمة، العدد28، 2017.
17. محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة، **تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، 2016.
18. هناء بن جميل، **تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014)**؛ أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.
19. ياسين بوضياف، منير نوري، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس عشر، جامعة الشلف، الجزائر.

د-ملتقيات ودراسات

1. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **مقال حول أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر**-جامعة وهران، 2007.
2. سكينة بن حمود، **مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة التقييم**، يوم 13 ماي 2012.
3. سميرة حربي، مهدية هامل، **مقال حول التوجه الإيدولوجي لمسار التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة الطارف.
4. الطاهر شليحي، **مقال حول مستقبل التكامل الاقتصادي المغاربي أمام الاتحاد من أجل المتوسط**، جامعة الجلفة، الجزائر.

5. كربابي بغداد، **مقال حول الوظيفة التسويقية والإصلاحات الاقتصادية**، جامعة وهران.
6. محمد سمير عياد، **مقال حول الاتحاد من أجل المتوسط**، جامعة تلمسان، العدد السادس.

7. منير نوري ، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

و-مواقع الانترنت:

1- http : //www .startimes.com. Consulté le 14/03/2018 a 15:53 pm

2- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI-آلية التمويل على الموقع /.../WWW.CES-MED.EU

قائمة المختصرات

ECU: European Community Unit
ENPI: The European Neighborhood and Partnership Instrument
FEMIP: Facility for Euro-Mediterranean Investment and Partnership
MEDA : Mesures D'accompagnement financier et technique à la réforme des structures économiques et sociales dans la cadre du partenariat euro-méditerranéen
PCD : Plans Communaux de Développement
UPM : Union Pour la Méditerranée
ZLE : Zone de Libre-échange